جامعـــة الأزهـــر
كليـــة أصــول الديــن
والدعوة الإسلامية بالمنوفية



رُوَاةُ صَحِيحِ البُخَارِي
الْذِينَ تَكَلَّمَ فِيهِمِ أُبُو زَرْعَةَ الرَّازِي

دراسة

تفصيلية تطبيقية

إعداد الدكتور

أحمد السيد الجداوي

الأستاذ المساعد بكلية الدراسات الإسلامية
جامعة الأزهر

مستلة من

حولية كلية أصول الدين والدعوة بالمنوفية العدد الثامن والثلاثون، لعام 1440هـ/2019م والمودعة بدار الكتب تحت رقم 2019/6157
والترقيم الدولي I.S.S.N 2636-2481

دار الأندلس للطباعة-أمام كلية الهندسة-عمارات الزراعيين-شبين الكوم ت 0482222090



ملخص البحث

رُوَاةُ صَحِيحِ البُخَارِي الذِينَ تَكَلَّمَ فِيهِمُ أَبُو زَرْعَةَ الرَّازِي

دراسة تفصيلية تطبيقية

يسلط هذا البحث الضوء على مسائل مهمة في رواة صحيح البخاري منها: بيان موقف أبي زرعة من بعض رواة صحيح البخاري وتحرير موقفه ذلك.

ومنها: ميزان قول أبي زرعة بغيره من أقوال العلماء.

ومنها: بيان كيفية تخريج البخاري للرواة الذين تكلم فيهم أبو زرعة.

ومنهـا: بيان صحة أحاديث هؤلاء الرواة عند البخاري بالتطبيق العملي الاستقصائي لهؤلاء الرواة حيث كانت مرويات هؤلاء الرواة منتقاة، ولا توجد رواية مرفوعة لهم إلا و لها متابع من داخل صحيح البخاري أو من خارجه.

ومنها: إعطاء خلاصة في هؤلاء الرواة بعد تفصيل القول فيهم وفي مروياتهم لدفع أي شبة مستقبلاً تدور حول هؤلاء الرواة.

الكلمات الافتتاحية: رواة – صحيح البخاري – تكلم – أبو زرعة.

إعداد الدكتور

أحمد السيد الجداوي

الأستاذ المساعد بكلية الدراسات الإسلامية

جامعة الأزهر

Abstract (Research Summary)

Narrators of Sahih Al-Bukhary Concerning whom Abu Zarah Ar-Razi Commented

In the name of of Allah the most Beneficent the most Merciful

This research is shedding light an important issues of the narration of Saheeh al-Bukhari, including:

- Showing Abu-Zara's attitude towards some the narrators of Sahih al-Bukhari and editing his attitude.

- Among them: also coparing Abu-Zara's sayings with other scholars sayings.

- **Among them:** also showing how Al-Bukhari documented the narrators whom spoken about by Abu-Zara's.

- **As well as:** showing how the authenticity of the hadeeths of these narrators are in relation to Al-Bukhaari, by the practical checking out of these narrators as there were some selected narrators of them and there is no elevated narrators of them has no fellows within or outside Sahih Al-Bukhaari.

- **Moreover:** giving an abstract - summary- of these narrators after the detailed about them and about narration to put out semi-future Revolves around these narrators.

Key Words: Narrators - Sahih Al-Bukhary - Concerning - Abu Zarah.

Dr. Ahmed El-Sayed El-Geddawy

Assistant Professor, Hadith Department, Faculty of Islamic Studies – Alexandria – Al-Azahar University

E mail: dr.elgedawy1972@yahoo.com

المقدمة

الحمد لله، حمداً كثيراً على نعمائه، وأشهد أن لا إله الله وحده لا شريك شهادة تنجينا من غضبه وعقابه، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله خير من أفاض على أمته من رحمته وإحسانه.

أما بعد،،،

فإن كتاب صحيح البخاري من أجل كتب السنة صحة للأحاديث وانتقاءً للروايات والرواة، ورغم ذلك وجد فيهم من تكلم فيهم بعض العلماء، و كان ممن تكلم في بعضهم الإمام أبو زرعة الرازي، ونظراً لأهمية كلامه فقد جعلت هذا البحث لكل من تكلم فيهم مع بيان كيفية تخريج البخاري لمروياتهم وسميته "رواة صحيح البخاري الذين تكلم فيهم أبو زرعة الرازي دراسة تفصيلية تطبيقية"

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في ثلاثة أمور:

الأول: عدم الوقوف على دراسة علمية جمعت من تكلم فيهم أبو زرعة من رجال صحيح البخاري.

الثاني: التتبع الاستقصائي لكل من ضعفهم أبو زرعة مع استقصاء أقوال علماء الشأن فيهم من خلال كتبهم.

الثالث: البحث عن المتابعات لكل أحاديث المتكلم فيهم في الصحيح و خارجه لمعرفة كيفية رواية البخاري لهم.

أهداف البحث:

كان هدفي من هذا البحث عدة أمور:

الأمر الأول: الوقوف على الرواة الذين تكلم فيهم أبو زرعة، و معرفة أقواله فيهم.

الأمـر الثـاني: الوقـوف علـى جهـد الإمـام البخـاري فـي كيفيـة التخـريج لهـؤلاء الرواة.

الأمر الثالث: الوقوف على مرويات هؤلاء الرواة وتتبعها وتتبع متابعاتها داخل الصحيح وخارجه.

الأمــر الرابــع: المشـاركة فيـدرء الطعـون الموجهـة إلـى صـحيح البخـاري رواة ورواية.

منهج البحث:

سلكت في هذا البحث المنهج الاستقرائي.

إجراءات البحث:

تتبعت كل رواة صـحيح البخـاري الـذين تكلـم عـنهم أبـو زرعـة، وبيـان أقوالـه، واستقصـاء كـل أقـوال علمـاء الشـأن فـيهم – مـا أمكـن– وتتبـع كـل مرويـاتهم فـي صـحيح البخـاري وبيـان كيفيـة روايـة البخـاري لهـم وتتبـع المتابعـات داخـل وخـارج صحيح البخاري.

الدراسات السابقة للبحث:

تكلم أبـو زرعـة علـى كثيـر مـن الـرواة فـي كتابـه الضـعفاء وفـي الجـرح والتعديل لابـن أبـي حـاتم، سواءٌ كـانوا مـن رواة البخـاري أو مـن غيـرهم، لكنـي لـم أقـف علـى دراسة علمية جمعت من تكلم فيهم أبو زرعة من رجال صـحيح البخـاري، وهو مـا سيتناوله هذا البحث.

خطة البحث:

قسمت البحث – بعد هذه المقدمة – إلى: تمهيد وخمسة عشر مطلباً وخاتمة.

أمـا التمهيـد يحتـوي علـى التعريـف بـأبي زرعـة ومنهجـه فـي الجـرح والتعـديل ومنهج البخاري في الرواية لمن تكلم العلماء فيهم.

- **المطلب الأول:** أحمد بن عيسى بن حسَّان، أبو عبد الله المِصْريُّ التُّسْتَرِيّ.

- **المطلب الثاني:** أشهل بْن حاتم الْجُمَحيُّ مولاهم الْبَصْرِيُّ أبو عَمْرو.
- **المطلب الثالث:** أَيُّوب بن عَائِذ بن مُدْلِج الطَّائِي.
- **المطلب الرابع:** الحكم بن نافع البهراني، أَبُو اليمان الحمصي.
- **المطلب الخامس:** خليفة بن خياط بن خليفة بن خياط العصفري التميمي.
- **المطلب السادس:** زكريا بن أَبي زائدة: خالد بْن ميمون الهمداني الوادعي.
- **المطلب السابع:** سلامة بن روح بن خالد بن عقيل القرشي الأُمَوِي.
- **المطلب الثامن:** عبد الْعَزِيز بن مُحَمَّد بن أبي عبيد الدَّرَاورْدِي.
- **المطلب التاسع:** عُثْمَان بن صَالح السَّهْمِي أَبُو يحيى الْمصْرِيّ.
- **المطلب العاشر:** فضيل بن سُلَيْمان النميري أَبُو سُلَيْمان البَصْرِيّ.
- **المطلب الحادي عشر:** كَثِيرُ بْنُ شِنْظِيرٍ.
- **المطلب الثاني عشر:** مُحَمَّد بن عبد الرَّحْمَن أَبُو المنذر الطُّفَاوِي.
- **المطلب الثالث عشر:** مُحَمَّد بن عَبد الْعَزِيزِ بن مُحَمَّد العُمَري.
- **المطلب الرابع عشر:** معاوية بن إسحاق بن طلحة بن عبيد الله القرشي التيمي.
- **المطلب الخامس عشر:** يونس بن يزيد بن أَبي النجاد أَبُو يزيد القرشي.
- **الخاتمة:** وفيها أهم نتائج البحث، ومصادره.

والله أسأل التوفيق والسداد و الإخلاص في القول والعمل

التمهيد

يُعني هذا البحث بالدراسة التفصيلية لجميع الرواة الذين تكلم فيهم أبو زرعة و جمع كل أقول علماء الجرح و التعديل في كل راوٍ ومناقشة الأقوال والوصول إلى القول الراجح في الراوي، ثم تكون الدراسة التطبيقية بمعرفة أحاديث هؤلاء الرواة في صحيح البخاري و كيفية رواية البخاري لهم ومعرفة المتابعات لهم في الصحيح أو من خارجه، وهناك عدة أمور مهمة تحتاج لتوضيحها نوجزها في المسائل الآتية:

المسألة الأولى: الإمام أبو زرعة الرازي مكانته، ومنزلة أقواله في الجرح والتعديل:

أما الإمام أبو زرعة: فهو العلامة المحدث: عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن روح مولى عياش بن مطَرِّف القرشي أبو زرعة الرازي، قال ابن أبي حاتم: "قرأت كتاب إسحاق بن راهويه إلى أبي زرعة: إني أزداد بك كل يوم سرورا فالحمد لله الذي جعلك ممن يحفظ سنته" توفي عام 264هـ"([1]).

أما عن منزلته بين العلماء: فمجملها ما ذكره الخليلي بقوله: "الْإِمَامُ، الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ بِلَا مُدَافَعَةٍ، لَا يَخْتَلِفُ فِيهِ أَحَدٌ حَافِظٌ"([2])، وقال ابن أبي حاتم: "سألت أبي عنأبي زرعة فقال: إمام"([3])، وقال أبو حاتم: "حَدَّثَنِي أبو زرعة، وما خلف بعده مثله علما وفهما، وصيانة وصدقا، وهذا ما لا يرتاب فيه، ولا أعلم من المشرق والمغرب من كان يفهم مثل هذا الشأن مثله، ([4])، ولمكانة هذا الإمام فقد عرض

(1) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي 33/12.
(2) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للخليلي 674/2.
(3) الجرح و التعديل لابن أبي حاتم 324/5.
(4) تاريخ بغداد للخطيب 33/12.

الإمام مسلم صحيحه عليه فقال: "عرضت كتابي هَذَا على أبي زرْعَة الرَّازِيّ فَكل مَا أَشَارَ أَن لَهُ عِلّة تركته وكل مَا قَالَ إِنَّه صَحِيح وَلَيْسَ لَهُ عِلّة فَهُوَ الَّذِي أخرجته"([1])، وهذا النص يعطينا الإمامة العملية لأبي زرعة في الحديث وعلله، وقال ابن حبان: "كان أحد أئمة الدنيا في الحديث مع الدين والورع والمواظبة على الحفظ والمذاكرة وترك الدنيا وما فيه الناس"([2]).

أما عن أقواله في الجرح والتعديل: فقد قسم الإمام الذهبي أئمة الجرح و التعديل من حيث منهجهم في الحكم على الراوي إلى ثلاثة أقسام فيقول (   ) "والكل على ثلاث أقسام: قسم منهم في الجرح متثبت في التعديل يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث ويلين بذلك حديث الراوي، فهذا إذا وثق شخصا فعض على قوله بناجذيك وتمسك بتوثيقه، وإذا ضعف رجلا فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه فإن وافقه ولم يوثق ذلك أحد من الحذاق فهو ضعيف، وإن وثقه أحد فهذا الذي قالوا فيه لا يقبل تجرحه إلا مفسرا، يعني لا يكفي أن يقول فيه ابن معين مثلا هو ضعيف ولم يوضح سبب ضعفه وغيره قد وثقه فمثل هذا يتوقف في تصحيح حديثه وهو إلى الحسن اقرب، وابن معين وأبو حاتم والجوزجاني متعنتون، وقسم في مقابلة هؤلاء كأبي عيسى الترمذي وأبي عبد الله الحاكم وأبي بكر البيهقي متساهلون، وقسم كالبخاري واحمد بن حنبل وأبي زرعة وابن عدي معتدلون ومنصفون([3]).

وهذا النص يدل على أن قول أبي زرعة فيه إنصاف لحال الراوي، وعلى قوله في الراوي والمروي حجة يقول ابن حجر في الحسن بن مدرك، «كتب عنه أبو زرعة وأبو حاتم ولم يذكرا فيه جرحاً وهما من هما في النقد»([4])، بل جعل الحافظ

---

(1) صيانة صحيح مسلم لابن الصلاح (ص: 100).

(2) صيانة صحيح مسلم لابن الصلاح (ص: 100).

(3) الموقظة للذهبي ص 171.

(4) هدي الساري ص379.

ابن حجر أبا زرعة ممن لا يحدث إلا عن ثقة فقال: "أبو زرعة لا يحدث إلا عن ثقة".

وحسبك لبيان منزلة أقواله أنها عمدة للمصنفين في رواة الحديث كالمجروحين لابن حبان، والكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي وتاريخ بغداد للخطيب وتهذيب الكمال للمزي وكل كتب الذهبي في الرواة وكتب الحافظ ابن حجر في الرواة وغيرها من الكتب التي تشهد بإمامة أبي زرعة الرازي ( ).

المسألة الثانية: في حكم الرواة المتكلم فيهم عند البخاري:

الذي عليه العلماء، أن رواية البخاري لأي راوٍ في صحيحه تقتضي عدالته عنده، يقول ابن حجر "تخريج صاحب الصحيح لأي راو كان مقتض لعدالته عنده وصحة ضبطه وعدم غفلته ولا سيما ما انضاف إلى ذلك من إطباق جمهور الأئمة على تسمية الكتابين بالصحيحين، فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل من ذكر فيهما؛ هذا إذا خرج له في الأصول، فأما إن خرج له في المتابعات والشواهد والتعاليق فهذا يتفاوت درجات من أخرج له منهم في الضبط وغيره مع حصول اسم الصدق لهم" فأما جهالة الحال فمندفعة عن جميع من أخرج لهم في الصحيح لأن شرط الصحيح أن يكون راويه معروفاً بالعدالة فمن زعم أن أحدا منهم مجهول فكأنه نازع المصنف في دعواه أنه معروف ولا شك أن المدعي لمعرفته مقدم على من يدعي عدم معرفته لما مع المثبت من زيادة العلم؛ ومع ذلك فلا تجد في رجال الصحيح أحداً ممن يسوغ إطلاق اسم الجهالة عليه أصلاً"(1).

ويؤكد على ذلك السخاوي فيقول: "وإطباق جمهور الأمة أو كلهم على كتابيهما– الصحيحين – يستلزم إطباقهم أو أكثرهم على تعديل الرواة المحتج بهم

(1) هدي الساري لابن حجر العسقلاني ص 344.

اجتماعاً وانفراداً... وهكذا نعتقد به، وبه نقول ولا نخرج عنه إلا ببيان شافٍ وحجة ظاهرة فيستلزم من ذلك أنه لا جهالة لأحد رواتهما مطلقاً"([1]).

فيتبين من خلال أن من خرج لهم البخاري عدول عنده، ولا نخرج عنه إلا ببيان شافٍ وحجة دامغة.

المسألة الثالثة: أسباب رواية البخاري للمتكلم فيهم عند بعض العلماء:

السبب الأول: أن يكون الراوي ثقة عنده ضعيف عند غيره، خاصة وأن أغلبهم من شُيُوخه الَّذين لَقِيَهُمْ وَجَالسهمْ وَعرف أَحْوَالهم واطلع على أَحَادِيثهم وميز جيدها من ضعيفها"([2])، وسيأتي أحمد بن عيسى مثالاً لذلك.

السبب الثاني: أَن يقع حديث الراوي المختلف فيه فِي الشواهد والمتابعات لَا فِي الْأُصُول وَذَلِكَ بِأَن يذكر الحَدِيث أَولا بِإِسْنَاد نظيف رِجَاله ثِقَات ويجعله أصلا ثمَّ يتبع ذَلِك بِإِسْنَاد آخر أَو أَسَانِيد فِيهَا بعض الضُّعَفَاء على وَجه التَّأْكِيد بالمتابعة أَو لزِيَادَة فِيهِ"([3])، ويؤكد ابن حجر هذا فيقول: "أن أكثر هؤلاء الرجال الذين تكلم فيهم من المتقدمين يخرج البخاري أحاديثهم غالبا في الاستشهادات، والمتابعات والتعليقات([4])، وقال أيضا: "فَحَيْثُ يُوصف بِكَوْنِهِ كثير الْغَلَط ينظر فِيمَا أخرج لَهُ إِن وجد مرويا عِنْده أَو عِنْد غَيره من رِوَايَة غير هَذَا الْمَوْصُوف بالغلط علم أَن الْمُعْتَمد أصل الحَدِيث لَا خُصُوص هَذِه الطَّرِيق وَأَن لم يُوجد إِلَّا من طَرِيقه فَهَذَا، قَادِح يُوجب التَّوَقُّف عَن الحكم بِصِحَّة مَا هَذَا سَبيله وَلَيْسَ فِي الصَّحِيح بِحَمْد الله([5])، وسيأتي خليفة بن خياط مثالاً لذلك.

(1) فتح المغيث للسخاوي (301/1).
(2) هدي الساري ص 12.
(3) صيانة صحيح مسلم لابن الصلاح (ص: 96).
(4) هدي الساري ص 12.
(5) هدي الساري ص.384.

السبب الثالث: أَن يكون ضعف الضَّعِيف الَّذِي احْتج بِهِ طَرَأَ بعد أَخذه عَنهُ باختلاط حدث عَلَيْهِ غير قَادِح فِيمَا رَوَاهُ من قبل فِي زمَان سدادة واستقامته، يقول ابن حجر في عبد الله بن صالح "ظَاهر كَلَام هَؤُلَاءِ الْأَئِمَّة أَن حَدِيثه فِي الأول كَانَ مُسْتَقِيمًا ثمَّ طَرَأَ عَلَيْهِ فِيهِ تَخْلِيط فَمُقْتَضى ذَلِك أَن مَا يَجِيء من رِوَايَته عَن أهل الحذق كيحيى بن معِين وَالْبُخَارِيّ وَأبي زرْعَة وَأبي حَاتِم فَهُوَ من صَحِيح حَدِيثه وَمَا يَجِيء من رِوَايَة الشُّيُوخ عَنهُ فَيتَوَقَّف فِيهِ([1]).

السبب الرابع: انتقاء مروياتهم التي توبعوا عليها، يقول ابن حجر: "البُخَارِيّ يخرج من أَحَادِيث أهل الطَّبَقَة الثَّانِيَة انتقاء وَمُسلم يُخرجهَا أصولا"([2])، ومع ذلك لم يكثر من التخريج لهم "يقول ابن حجر" أَن الَّذين انْفَرد بهم البُخَارِيّ مِمَّن تكلم فِيهِ لم يكثر من تَخْرِيج أَحَادِيثهم وَلَيْسَ لوَاحِد مِنْهُم نُسْخَة كَبِيرَة أخرجهَا كلهَا أَو أَكْثَرهَا إلا تَرْجَمَة عِكْرِمَة عَن بن عَبَّاس([3])، وجل رواة البحث مثالاً لذلك.

السبب الخامس: "أن الضعف الذي في الرجل خاص بروايته عن فلان من شيوخه، أو برواية فلان عنه، أو بما سمع منه من غير كتابه، أو بما سمع منه بعد اختلاطه، أو بما جاء عنه عنعنة وهو مدلس، ولم يأت عنه من وجه آخر ما يدفع ريبة التدليس، فيخرجان للرجل حيث يصلح، ولا يخرجان له حيث لا يصلح، يقول ابن الصلاح" من حكم لشخص بِمُجَرَّد رِوَايَة مُسلم عَنهُ فِي صَحِيحه بِأَنَّهُ من شَرط الصَّحِيح عِنْد مُسلم فقد غفل وَأَخْطَأ بل ذَلِك يتَوَقَّف على النّظر فِي أَنه كَيفَ روى عَنهُ وعَلى أَي وَجه روى عَنهُ([4]).

---

(1) صيانة صحيح مسلم (ص: 96) هدي الساري ص414.

(2) هدي الساري ص 12.

(3) هدي الساري ص 12.

(4) صيانة صحيح مسلم لابن الصلاح ص 100، التنكيل للمعلمي (ص/692).

المطلب الأول

أحمد بن عيسى بن حسَّان، أبو عبد الله المِصْريُّ التُّسْتَرِيِّ[1]

ت243هـ[2]، وفيه مسائل:

المسألة الأولى: كلام أبي زرعة في الراوي: قَالَ أَبُو زرعة: "ما رأيت أهل مصر يشكون فِي أن أَحْمَد بْن عِيسَى، وأشار أَبُو زرعة إِلَى لسانه كأنه يَقُولُ: الكذب"[3].

المسألة الثانية: أقوال أئمة الشأن في الراوي: قال النسائي: "ليس بِهِ بأس"[4]، وقال ابن حبان: "كان متقناً"[5]، وقال أبو حاتم: "تكلم الناس فيه"[6]، وكان يَحْيَى بْن معين يحلف بالله أنه كذاب[7]، وذكره البخاري[8]، ومسلم[9]، وابن يونس[10]، وسكتوا عنه وقال ابن حجر: "صدوق تكلم في بعض سماعه"[11].

---

(1) التسترِي بِالتَّاءِ المضمومة ثَالِث الْحُرُوف وَسُكُون السِّين الْمُهْملَة وَفتح التَّاء الثَّانِيَة وَالرَّاء الْمُهْملَة، هَذِه النِّسْبَة إِلَى تستر بَلْدَة من خوزستان، اللباب في تهذيب الأنساب 216/1.

(2) تاريخ الإسلام للإمام الذهبي (1009/5).

(3) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (450/5).

(4) الثقات لابن حبان 407/8.

(5) الثقات لابن حبان (15/8).

(6) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (64/2).

(7) تاريخ بغداد للخطيب (450/5).

(8) التاريخ الكبير للبخاري (6/2) والتاريخ الأوسط للبخاري (380/2).

(9) الكنى والأسماء للإمام مسلم (506/1).

(10) تاريخ ابن يونس المصري (18/1).

(11) تقريب التهذيب لابن حجر ص 53.

المسألة الثالثة: النظر في الأقوال وتحريرها: ويظهر ذلك من خلال عدة وجوه:

الوجه الأول: أن قول أبي زرعة: "ما رأيت أهل مصر..." فهذا فيه نظر لأن ابن يونس– أعلم الناس بأهل مصر(1)– ترجم له ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلا،(2) ولو علم فيه شيئاً لذكره.

الوجه الثاني: لو كان مراد أبي زرعة أنه يكذب، ما روى عنه، فقد أثبت ابن أبي حاتم أن أبا زرعة روى عنه(3).

الوجه الثالث: قال ابن حجر: عَابَ أَبُو زرْعَة على مُسلم تَخْرِيج حَدِيثه وَلم يبين سَبَب ذَلِك وَقد احْتج بِهِ النَّسَائِيّ مَعَ تعنته"(4).

وأرى أن أبا زرعة كان ينكر على أحمد بن عيسى تفرده ببعض الأحاديث ولذلك قال الذهبي: " قُلْتُ: العَمَلُ عَلَى الاحْتِجَاجِ بِهِ، فَأَيْنَ مَا انْفَرَدَ بِهِ حَتَّى نُلَيِّنَهُ بِهِ"(5)، أما ما لم ينفرد به فيرى أبو زرعة قبوله منه ودليل ذلك

قول مسلم: "عرضت كتابي هَذَا على أبي زرْعَة الرَّازِيّ فَكل مَا أَشَارَ أَن لَهُ عِلّة تركته وكل مَا قَالَ إِنَّه صَحِيح وَلَيْسَ لَهُ عِلّة فَهُوَ الَّذِي أخرجته"(6).

الوجه الرابع: **أن** قول أبي حاتم "تكلم الناس فيه" بينه أبو حاتم في أنه يتعلق بادعاء السماع فيقول "قيل لي بمصر أن أحمد بن عيسى قدمها واشترى كتب ابن

---

(1) قال ابن حجر في تعجيل المنفعة ص 604" ترجمة راوٍ مصري" والعمدة فِي هَذَا على ابن يُونُس فَإِنَّهُ أعرف بِأَهل مصر".

(2) تاريخ ابن يونس المصري (18/1).

(3) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (64/2).

(4) هدي الساري (387/1).

(5) سير أعلام النبلاء للذهبي (466/9).

(6) صيانة صحيح مسلم لابن الصلاح (ص: 100).

وهب وكتب المفضل بن فضالة ثم قدمت بغداد فسألت هل يحدث عن المفضل؟ قالوا نعم، فأنكرت ذلك، وذلك لأن الرواية عن ابن وهب والمفضل لا يستويان"([1]).

ومقصود أبي حاتم: أن سماع أحمد من ابن وهب معروف، لأنه متأخر الوفاة ت 169هـ ([2])، بينما سماعه من المفضل غير معروف وهو متقدم الوفاة([3])، وما قاله أبو حاتم (   ) فيه نظر وذلك لأن مبناه على الظن فقد قال: "قيل لي" والحقيقة: أن أحمد بن عيسى التستري صرح العلماء أن من مشايخه المفضل([4])، ووقفت على رواية صرح فيها بالتحديث عنه([5])، ثم إن أبا حاتم نفسه أحد من روى عنه([6]).

وأما قول الحافظ: "إنما أنكروا عليه ادعاء السماع ولم يتهم بالوضع، وليس في حديثه شيء من المناكير"([7])، فهذا إن ثبت فلا ينفي التهمة عن الرجل والراجح أنه لم يثبت عنه ادعاء السماع بل سمع من المفضل.

الوجه الخامس: أن تضعيف ابن معين تكفل برده الذهبي فقال: "أَحْمد بن عِيسَى التسترِي مصري ثِقَة حجَّة احْتج بِهِ الشَّيْخَانِ وَمَا علمت فِيهِ وَهنا فَلَا يلْتَفت

---

(1) تهذيب التهذيب لابن حجر (65/1).
(2) تقريب التهذيب لابن حجر ص 384.
(3) تقريب التهذيب ص 607.
(4) من هؤلاء الخطيب البغدادي في تاريخه 450/5 قال "قدم بغداد، وَحَدَّثَ بها عَنْ مفضل بْن فضالة المصري" والمزي في تهذيب الكمال 408/1، والذهبي في تاريخ الإسلام 109/5، وابن حجر في تهذيب التهذيب 65/1.
(5) تاريخ بغداد 393/4 ترجمة رقم 1591.
(6) أثبت ذلك الخطيب، تاريخ بغداد (450/5) والمزي فى تهذيب الكمال 408/1، والذهبي في سير أعلام النبلاء (466/9).
(7) تهذيب التهذيب (65/1).

إلى قَول يحيى بن معِين فِيهِ كَذَّاب"([1])، وقال في موضع آخر: "ثِقَة كذبه ابْن معِين فأسرف"([2]).

الوجه السادس: أن أحمد بن عيسى من مشايخ البخاري الذين لقيهم وجالسهم وعرف أحوالهم واطلع على أحاديثه وميز صحيحها من سقيمها([3]).

الوجه السابع: رد الخطيب على من تكلم فيه فقال: "قلت: وما رأيت لمن تكلم فِي أَحْمَد بْن عِيسَى حجة توجب ترك الاحتجاج بحديثه([4])، وأقره المزي([5])، والذهبي([6])، وابن حجر([7])، وقال الذهبي: "قُلْتُ: العَمَلُ عَلَى الاحْتِجَاجِ بِهِ، فَأَيْنَ مَا انْفَرَدَ بِهِ حَتَّى نُلَيِّنَهُ بِهِ([8])، وقال أيضاً: "تكلم فيه بلا حجة"([9]).

المسألة الرابعة: مروياته في صحيح البخاري: له ستة أحاديث كلها متابعة، فانتفى انفراده، وبيانها كالتالي:

الحديث الأول: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عِيسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَمْرٌو، أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الأَسَدِيَّ، حَدَّثَهُ عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ) وَعِنْدِي جَارِيَتَانِ تُغَنِّيَانِ بِغِنَاءِ بُعَاثَ،..([10])، **قلت:** تابعه إسماعيل عن ابن وهب عند البخاري،..([11]).

---

(1) الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم لابن قطلوبغا (ص: 53).
(2) المغني في الضعفاء للذهبي (51/1).
(3) هدي الساري لابن حجر ص11.
(4) تاريخ بغداد للخطيب (450/5).
(5) تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي (420/1).
(6) تاريخ الإسلام للذهبي (1009/5).
(7) هدي الساري (387/1)، وتهذيب التهذيب (65/1).
(8) سير أعلام النبلاء للذهبي (466/9).
(9) الكاشف للذهبي 31/1.
(10) أخرجه البخاري كتاب العيدين باب الحراب والدرق يوم العيد 312/3ح 949، مسلم كتاب العيدين باب الرخصة في اللعب الذي لا معصية فيه 112/3ح 829.
(11) أخرجه البخاري كتاب الجهاد باب الدرق 312/7ح 2906.

الحديث الثاني: حدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عِيسَى، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَخْبَرَهُ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ، قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ) يَرْكَبُ رَاحِلَتَهُ بِذِي الحُلَيْفَةِ، ثُمَّ يُهِلُّ حَتَّى تَسْتَوِيَ بِهِ قَائِمَةً»([1])، **قلت:** تابعه حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، عن ابْن وَهْبٍ([2]).

الحديث الثالث: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عِيسَى، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ) يَقُولُ: «مُهَلُّ أَهْلِ المَدِينَةِ ذُو الحُلَيْفَةِ، وَمُهَلُّ أَهْلِ الشَّأْمِ مَهْيَعَةُ – وَهِيَ الجُحْفَةُ – وَأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنٌ»([3])،

قلت: تابعه حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى عن ابن وهب([4]).

الحديث الرابع: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عِيسَى، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الحَارِثِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَوْفَلٍ القُرَشِيِّ، أَنَّهُ سَأَلَ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ فَقَالَ: قَدْ حَجَّ النَّبِيُّ (ﷺ)، فَأَخْبَرَتْنِي عَائِشَةُ، «أَنَّهُ أَوَّلُ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ حِينَ قَدِمَ أَنَّهُ تَوَضَّأَ، ثُمَّ طَافَ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ لَمْ تَكُنْ عُمْرَةً»([5]).

---

(1) أخرجه البخاري كتاب الحج باب " يأتوك رجالاً" 411/5ح 1514 باب الحراب و الدرق يوم العيد 312/3ح 949، مسلم في الحج باب الإهلال من حيث تنبعث به راحلته 34/4ح 1187.

(2) أخرجه مسلم كتاب الحج باب الإهلال من حيث تنبعث به راحلته 34/4ح 1187.

(3) أخرجه البخاري كتاب الحج باب "مهل أهل نجد" 432/5ح.1528

(4) أخرجه مسلم كتاب الحج باب: مواقيت الحج و العمرة 411/5ح 1182.

(5) أخرجه البخاري كتاب الحج باب "الطواف على وضوء" 455/5ح 1641مسلم كتاب الحج باب ما يلزم من طاف بالبيت وسعى.. 23/5ح 1237.

قلت: تابعه أَصْبَغُ، عَنِ ابْنِ وَهْبٍ، عند البخاري ([1])، وهَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ عند مسلم([2]).

الحديث الخامس: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عِيسَى، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنَا عَمْرٌو، عَنْ أَبِي الأَسْوَدِ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ، مَوْلَى أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ، حَدَّثَهُ أَنَّهُ كَانَ يَسْمَعُ أَسْمَاءَ تَقُولُ: «كُلَّمَا مَرَّتْ بِالحَجُونِ صَلَّى اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مُحَمَّدٍ لَقَدْ نَزَلْنَا مَعَهُ هَا هُنَا،([3])، **قلت:** تابعه هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ عند مسلم([4]).

الحديث السادس: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عِيسَى، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنَا عَمْرٌو، أَنَّ أَبَا النَّضْرِ، حَدَّثَهُ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ) ضَاحِكًا حَتَّى أَرَى مِنْهُ لَهَوَاتِهِ، إِنَّمَا كَانَ يَتَبَسَّمُ([5])، وقد تابعه يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ، عن ابْن وَهْبٍ، عند البخاري([6]).

وخلاصة القول: أنه صدوق([7]) تكلم فيه بلا حجة، قال الذهبي: "قلت: احتج به أرباب الصحاح، ولم أر له حديثا منكرا فأورده([8])، وأن كل أحاديثه متابعة عند البخاري.

---

(1) أخرجه البخاري كتاب الحج باب "من طاف بالبيت إذا قدم مكة" 455/5ح 1614.

(2) أخرجه مسلم كتاب الحج باب ما يلزم لمن طاف البيت 11/5ح 1235.

(3) أخرجه البخاري كتاب الحج باب " متى يحل المعتمر 455/5ح 1796.

(4) 1796مسلم كتاب الحج باب ما يلزم من طاف بالبيت وسعى.. 23/5ح 1237.

(5) أخرجه البخاري كتاب التفسير باب "فلما رأوه عارضاً مستقبل أوديتهم 458/10ح 4427.

(6) أخرجه البخاري كتاب الأدب باب "التبسم و الضحك" 212/11 ح 6092.

(7) نص على أنه صدوق الذهبي في سير أعلام النبلاء (466/9) وابن حجر في تقريب التهذيب ص 53.

(8) ميزان الاعتدال للذهبي (126/1).

المطلب الثاني

أشهل بْن حاتم الْجُمَحيُّ مولاهم الْبَصْرِيُّ أبو عَمْرو ت 208([1])، وفيه مسائل:

المسألة الأولى: كلام أبي زرعة على الراوي: قال أبو زرعة: "ليس بقوي"([2]).

المسألة الثانية أقوال أئمة الشأن في الراوي: قال أبو داود: "صدوق"([3])، وقال الأزدي: "حافظ صدوق"([4])، وذكره الدارقطني ممن صحت روايته عن الثقات"([5])، وقال الذهبي: "صدوق"([6])، وقال البزار: "وهُو مشهور من أهل البصرة"([7])، وحسن الترمذي حديثه([8])، وهذا يقتضي عنده أنه "صدوق"([9])، وقال ابن حجر: "صدوق يخطئ"([10])، وذكره البخاري([11])، ومسلم([12])، وسكتا عنه،

(1) تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي (300/3)، تاريخ الإسلام للذهبي (36/5).
(2) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (347/2)، الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (796/3).
(3) تهذيب التهذيب (361/1).
(4) ذكر اسم كل صحابي ممن لا أخ له يوافق اسمه للأزدي (ص: 31).
(5) ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم (76/1).
(6) من تكلم فيه وهو موثق (ص: 50).
(7) مسند البزار (39/14) و مما يدل على شهرته أن الحافظ ابن حجر اعتمد عليه في توثيق بعض الرجال في لسان الميزان 2 /48.
(8) راجع سنن الترمذي (356/5) ح 3217.
(9) قال ابن حجر في تعجيل المنفعة (751/1) ترجمة عبد الله بن عبيد الديلي "أخرج حديثه أيضا الترمذي والنسائي وقال الترمذي حسن غريب وهذا يقتضي أنه عنده صدوق معروف".
(10) تعجيل المنفعة (751/1).
(11) التاريخ الكبير للبخاري (68/2).
(12) الكنى والأسماء للإمام مسلم (250/1).

وقال ابن معين: "لا شيء" وقال أبو حاتم "محله الصدق وليس بالقوي رأيته يسند عن ابن عون حديثا الناس يوقفونه"(1)، وقال العجلي: "ضعيف"(2)، وقال ابن حبان: "فِي حَدِيثه أَشْيَاء انْفَرد بِهَا كَأَنَّهُ يخطئ حَتَّى خرج عَن حد الِاحْتِجَاج بِهِ إِذا انْفَرد(3).

المسألة الثالثة: النظر في الأقوال و تحريرها: و يظهر ذلك من خلال عدة وجوه:

الوجه الأول: أن قول أبي زرعة "ليس بقوي" فهو جرح مجمل غير مفسر، في مقابل تعديل مجمل فيقدم.

الوجه الثاني: أن أبا حاتمَ الرازي قد فسر الجرح المجمل عند أبي زرعة، فقال "أشهل بن حاتم: محله الصدق وليس بالقوي رأيته يسند عن ابن عون حديثا الناس يوقفونه"(4).

وهذا فيه تعنت من أبي حاتم حيث ضعفه بسبب رواية واحدة أخطأ فيها وهذه الرواية ذكرها ابن أبي حاتم في العلل(5)، ومَن الذي لا يخطئ؟، والمعتبر في حاله عند أبي حاتم أن محله الصدق فيما لم يخالف فيه.

الوجه الثالث: أن قول ابن معين "لا شيء" فهو جرح مجمل أيضاً(6)، أو يحمل على أن ابن معين سُئِلَ عَنْ حديث بعينه فقال ذلك وأَرَادَ بِهِ أنه لا شيء فِي

(1) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (347/2).
(2) الثقات للعجلي (ص: 70).
(3) المجروحين لابن حبان (184/1).
(4) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (347/2).
(5) البخاري كتاب كفارات الأيمان بَابُ الكَفَّارَةِ قَبْلَ الحِنْثِ وَبَعْدَهُ 432/11 ح6722.
(6) هدي الساري ص 441.

حَدِيثٍ بِعَيْنِهِ([1])، ويمكن حمله على الحديث الذي ذكره أبو حاتم.

الوجه الرابع: أن تضعيف العجلي مجمل غير مفسر، يقول ابن حجر "وَفِي الْجُمْلَةِ فَالرَّجُلُ إِذَا ثَبَتَتْ عَدَالَتُهُ لَمْ يُقْبَلْ فِيهِ الْجَرْحُ إِلَّا إِذَا كَانَ مُفَسَّرًا بِأَمْرٍ قَادِحٍ"([2]).

الوجه الخامس: أن قول ابن حبان "فِي حَدِيثه أَشْيَاء انْفَرد بِهَا كَأَنَّهُ يخطئ حَتَّى خرج عَن حد الِاحْتِجَاج بِهِ إِذَا انْفَرد"، هذا جرح مفسر بأنه يخطئ في أشياء ينفرد بها، لكنه لم يخرج عن حد الاحتجاج فيما توبع عليه.

المسالة الرابعة: مروياته في صحيح البخاري: له حديثان كلاهما متابعة فانتفى تفرده وهما:

الحديث الأول: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُنِيرٍ، سَمِعَ أَبَا حَاتِمٍ الأَشْهَلَ بْنَ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ، عَنْ ثُمَامَةَ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: دَخَلْتُ مَعَ النَّبِيِّ (ﷺ)عَلَى غُلاَمٍ لَهُ خَيَّاطٍ، فَقَدَّمَ إِلَيْهِ قَصْعَةً فِيهَا ثَرِيدٌ، قَالَ: وَأَقْبَلَ عَلَى عَمَلِهِ، قَالَ: «فَجَعَلَ النَّبِيُّ (ﷺ) يَتَتَبَّعُ الدُّبَّاءَ» قَالَ: فَجَعَلْتُ أَتَتَبَّعُهُ فَأَضَعُهُ بَيْنَ يَدَيْهِ قَالَ: فَمَا زِلْتُ بَعْدُأُحِبُّ الدُّبَّاءَ"([3])، ==

---

(1) هدي الساري ص 441 في عبد الله بن المثنى وهذا أولى من أن يحمل على أنه قليل الحديث، فقد ذكر بن الْقطَّان الفاسي أَن مُرَاد بن معِين بقوله فِي بعض الرِّوَايَات لَيْسَ بِشَيْء يَعْنِي أَن أَحَادِيثه قَلِيلَة جدا، وذلك لأن أشهلاً كثير الرواية، فقد روى له البخاري والترمذي ح 3217، والدارمي ح 1975، وأبو عوانة في مستخرجه 104/4 والبزار في مسنده 39/14، والطبراني في الكبير 205/18، والطحاوي في شرح معاني الآثار174/4، وأكثر عنه ابن وهب في جامعه 101/1، وما بعدها.

(2) هدي الساري ص 441 في عبد الله بن المثنى.

(3) أخرجه البخاري كتاب الأطعمة باب الثريد 75/7ح 5420.

== **قلت:** تابعه أَزْهَرُ بْنُ سَعْدٍ([1])، النضر بن شُميل([2])، كلاهما عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، عند البخاري.

الحديث الثاني: رواه البخاري موصولاً من غير طريق الأشهل، فقال حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ بْنِ فَارِسٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ عَوْنٍ، عَنِ الحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ): «لاَ تَسْأَلِ الإِمَارَةَ، فَإِنَّكَ إِنْ أُعْطِيتَهَا مِنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أُعِنْتَ عَلَيْهَا، وَإِنْ أُعْطِيتَهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ وُكِلْتَ إِلَيْهَا، وَإِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ، فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَكَفِّرْ عَنْ يَمِينِكَ»([3]).

ثم رواه معلقاً عن الأشهل فقال: "تَابَعَهُ أَشْهَلُ بْنُ حَاتِمٍ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، وَتَابَعَهُ يُونُسُ، وَسِمَاكُ بْنُ عَطِيَّةَ، وَسِمَاكُ بْنُ حَرْبٍ، وَحُمَيْدٌ، وَقَتَادَةُ، وَمَنْصُورٌ، وَهِشَامٌ، وَالرَّبِيعُ([4]).

وخلاصة القول: أنه صدوق يحتج بخبره فيما لم يخالف فيه وينفرد به وأن مروياته عند البخاري متابعة.

---

(1) أخرجه البخاري كتاب الأطعمة باب: الدباء 75/7ح 5432.

(2) أخرجه البخاري كتاب الأطعمة باب: بَابُ مَنْ أَضَافَ رَجُلًا إِلَى طَعَامٍ وَأَقْبَلَ هُوَ عَلَى عَمَلِهِ 75/7ح 5435.

(3) أخرجه البخاري كتاب الكفارات باب الكفارة قبل الحنث 341/11ح 6722.

(4) أخرجه البخاري كتاب الكفارات باب الكفارة قبل الحنث 341/11ح 6722.

المطلب الثالث

أيُّوب بن عَائِذ بن مُدْلِج الطَّائِي ويُقال: البحتري، الكوفي، وفيه مسائل:

المسألة الأولى: كلام أبي زرعة عن الراوي، ذكره أبو زرعة في كتابه الضعفاء([1])، وسرد اسمه فيمن ضُعف بسبب الإرجاء([2])، وذكره أبو زرعة في الجرح والتعديل لم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً([3]).

---

(1) الضعفاء لأبي زرعة (601/2) وقال الذهبي في ميزان الاعتدال (289/1) "وأما أبو زرعة فسرد اسمه في كتاب الضعفاء".

(2) يقول الشهرستاني في الملل والنحل 139/1 عن بدعة الإرجاء "**الإرجاء على معنيين**: **أحدهما**: بمعنى التأخير كما في قوله تعالى: **{قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ}** الأعراف(11)، أي أمهله وأخره والثاني: إعطاء الرجاء، أما إطلاق اسم المرجئة على الجماعة بالمعنى الأول فصحيح، لأنهم كانوا يؤخرون العمل عن النية والعقد، وأما بالمعنى الثاني فظاهر، فإنهم كانوا يقولون: لا تضر مع الإيمان معصية، كما لا تنفع مع الكفر طاعة.

وقيل: الإرجاء تأخير حكم صاحب الكبيرة إلى يوم القيامة، فلا يقضى عليه بحكم ما في الدنيا؛ من كون من أهل الجنة، أو من أهل النار"

وعن حكم رواية المبتدع: يقول الإمام النووي في المنهاج 60/1 "قال العلماء من المحدثين والفقهاء وأصحاب الأصول المبتدع الذي يكفر ببدعته لا تقبل روايته بالاتفاق، وأما الذي لا يكفر بها – بعد ثبوت صدقه و ديانتهِ و سلامته في مروءته – فاختلفوا في روايته، فمنهم من ردها مطلقا لفسقه ولا ينفعه التأويل ومنهم من قبلها مطلقا اذا لم يكن ممن يستحل الكذب في نصرة مذهبه أو لأهل مذهبه سواء كان داعية إلى بدعته أو غير داعية وهذا محكي عن إمامنا الشافعي ( ) لقوله أقبل شهادة أهل الأهواء لا الخطابية من الرافضة لكونهم يرون الشهادة بالزور لموافقيهم، ومنهم من قال تقبل إذا لم يكن داعية إلى بدعته ولا تقبل إذا كان داعية وهذا مذهب كثيرين أو الأكثر من العلماء وهو الأعدل الصحيح" و بنحوه قال الذهبي في الميزان 5/1، وابن حجر في هدي الساري ص 358، والسخاوي في فتح المغيث203/2.

(3) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (252/2).

المسـألة الثانيــة أقــوال أئمــة الشــأن فــي الــراوي: قال ابن المديني([1])، ابن معين([2])، والنسائي([3])، والعجلي([4])، ثقة وقال أبو داود ثقة إلا أَنَّهُ مرجئ([5])، قال أبو حاتم: "ثقة صالح الحديث صدوق"([6])، وقال البخاري: كان يرى الإرجاء، وهو صَدُوق([7]).

وذكره ابن حبان فقال: "وَكَانَ مرجئياً يخطىء"([8]).

---

(1) تهذيب التهذيب (407/1).

(2) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (252/2) تاريخ ابن معين للدوري (483/3).

(3) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (478/3).

(4) الثقات للعجلي (ص: 76).

(5) سؤلات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل (ص: 154).

(6) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (252/2).

(7) من الملاحظ أن البخاري ذكره في الضعفاء الصغير (ص: 27) وعدله، وقد تعقبه الذهبي فقال في ميزان الاعتدال (289/1).

"كان من المرجئة قاله البخاري، وأورده في الضعفاء لإرجائه، والعجب من البخاري يغمزه وقد احتج به، لكن له عنده حديث، وعند مسلم له حديث آخر، فإنه مقل" و قد ذكره البخاري في التاريخ الكبير (420/1) وسكت عنه.

وأقول: ليس على الإمام البخاري مأخذاً في إيراده لأيوب في الضعفاء وتعديله فيه، لأنه ( ) يجعل البدعة عيباً في الراوي فإذا سلم في صدق حديثه احتج به، ولذلك قال أبو حاتم في الجرح والتعديل 439/4 "الصلت بن بهرام هو صدوق، ليس له عيب إلا الإرجاء" وقد تابع العقيليُ البخاريَ فقال في الضعفاء الكبير (108/1) قال الْبُخَارِيَّ "أَيُّوبُ بْنُ عَائِذٍ الطَّائِيُّ كَانَ يَرَى الْإِرْجَاءَ، وَهُوَ صَدُوقٌ".

ومع ذلك أيضاً يقر الذهبي بأن أيوب على شرط البخاري ويصحح حديثه فقد أخرج الحاكم في المستدرك على الصحيحين (130/1).

حديثاً من طريقعَائِذٍ الطَّائِيُّ، ثم قال: "«هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ لِاحْتِجَاجِهِمَا جَمِيعًا بِأيوبَ بْنِ عَائِذٍ الطَّائِيِّ وَسَائِرِ رُوَاتِهِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ" قال الذهبي: "على شرطهما" فوافق ( ) البخاري في الاحتجاج به.

(8) الثقات لابن حبان (59/6).

وقال الذهبي: "ثقة"([1])، وذكره أحمد وسكت عنه([2]).

وخرج الحاكم حديث أيوب ثم قال: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ لِاحْتِجَاجِهِمَا جَمِيعًا بأيوبَ بْنِ عَائِذٍ الطَّائِيِّ"([3])، وقال الترمذي: "وَأَيُّوبُ بْنُ عَائِذٍ يُضَعَّفُ وَيُقَالُ: كَانَ يَرَى رَأْيَ الإِرْجَاءِ"([4]).

المسألة الثالثة: النظر في الأقوال وتحريرها، ويظهر ذلك من خلال عدة وجوه:

الوجه الأول: أن تضعيف أبي زرعة غير مفسر، خاصة أنه ذكره في الضعفاء دون أن يذكر فيه شيئاً، وذكره في الجرح والتعديل وسكت عنه، فهو جرح مجمل في مقابل توثيق جماهير العلماء كابن المديني وابن معين والنسائي وغيرهم.

الوجه الثاني: أن الوصف بالبدعة لا ينافي صدقه في الرواية خاصة أنه لم يذكره أحد أنه ممن يدعو لبدعته و مما يدل على ذلك قول أبي حاتم في الصلت بن بهرام "صدوق، ليس له عيب إلا الإرجاء"([5]).

الوجه الثالث: أن تضعيف الترمذي لم يفسره و لم يوافقه عليه أحد سبقه غير أبي زرعة، ولعل الترمذي ضعفه لما وقف عليه وقف عليه في الضعفاء لأبي زرعة، والله أعلم.

المسألة الرابعة: مروياته في صحيح البخاري: له حديث واحد متابعة وهو:

قال البخاري: حَدَّثَنِي عَبَّاسُ بْنُ الوَلِيدِ هُوَ النَّرْسِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ عَائِذٍ، حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ مُسْلِمٍ، قَالَ: سَمِعْتُ طَارِقَ بْنَ شِهَابٍ، يَقُولُ: حَدَّثَنِي أَبُو مُوسَى الأَشْعَرِيُّ، قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ) إِلَى أَرْضِ قَوْمِي، فَجِئْتُ وَرَسُولُ اللَّهِ

(1) الكاشف (261/1) والمغني في الضعفاء (96/1).
(2) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (519/2).
(3) المستدرك على الصحيحين للحاكم (130/1).
(4) سنن الترمذي (754/1).
(5) الجرح و التعديل 439/4.

(ﷺ) مُنِيخٌ بِالأَبْطَحِ، فَقَالَ: «أَحَجَجْتَ يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ قَيْسٍ» قُلْتُ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ،... الحديث(1).

قلت: تابعه سُفْيَانُ، عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ، به عند البخاري(2).

فإن قيل: كيف يروي له البخاري وصرح بأنه صدوق، أي أن حديثه حسن وليس صحيحاً؟

فالجواب: أن البخاري روى له بالمتابعة، أي أن حديثه صحيح لغيره، يقول ابن حجر "الحسن إذا روي من وجه آخر لا يدخل في التعريف- أي ابن الصلاح - الذي عرف به الصحيح، فإما أن يزيد في حد الصحيح ما يعطي أن هذا أيضا يسمى صحيحا، وإما أن لا يسمى هذا صحيحا، والحق أنه من طريق النظر أنه يسمى صحيحا، وينبغي أن يزاد في التعريف بالصحيح فيقال: هو الحديث الذي يتصل إسناده بنقل العدل التام الضبط أو القاصر عنه إذا اعتضد عن مثله إلى منتهاه ولا يكون شاذا ولا معللا، وإنما قلت ذلك لأنني اعتبرت كثيرا من أحاديث الصحيحين فوجدتها لا يتم الحكم عليها بالصحة، إلا بذلك"(3).

وخلاصة القول: أن الراوي ثقة، وحديثه عند البخاري كلها متابعة.

---

(1) أخرجه البخاري كتاب المغازي باب بَعْثِ أَبِي مُوسَى، وَمُعَاذٍ إِلَى اليَمَنِ قَبْلَ حَجَّةِ الوَدَاعِ 331/6ح 4346.

(2) أخرجه البخاري كتاب الحج باب مَنْ أَهَلَّ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ (ﷺ) كَإِهْلاَلِ النَّبِيِّ (ﷺ) 345/6ح 1559.

(3) النكت على مقدمة ابن الصلاح لابن حجر 417/1.

المطلب الرابع

الحكم بن نافع البهراني، أبُو اليمان الحمصي، ت 222هـ ([1])، وفيه مسائل:

المسألة الأولى: كلام أبي زرعة على الراوي: قال أبو زرعة: "لم يسمع أبو اليمان من شعيب بن أبي حمزة، إلا حديثاً واحداً والباقي إجازة"([2]).

المسألة الثانية: أقوال أئمة الشأن في الراوي: أبو اليمان متفق على توثيقه قال ابن حجر: " مجمع على ثقته"([3]).

وإنما وقع الكلام عليه بسبب روايته بالإجازة([4])، يقول ابن حجر: "الحكم بن نَافِع أَبُو الْيَمَان تكلم فِيهِ بِسَبَب الرِّوَايَة بِالْإِجَازَةِ"([5])، وقال الذهبي: "أبو اليمان ثبت

---

(1) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (147/7) سير أعلام النبلاء ط الحديث (400/8).

(2) الضعفاء لأبي زرعة 466/2.

(3) هدي الساري ص 456، وقد وثقه أبو حاتم وقال الذهبي: "ثقة نبيل إمام وقال ابن حجر" ثقة ثبت، الجرح والتعديل، (129/3)، تاريخ الإسلام 575/5، تقريب التهذيب ص 160.

(4) يقول ابن حجر في هدي الساري ص 347 "وَرُبمَا علل بعض النقاد أَحَادِيث أدعى فِيهَا الِانْقِطَاع لكَونهَا غير مسموعة كَمَا فِي الْأَحَادِيث المروية بالمكاتبة وَالْإِجَازَة وَهَذَا لَا يلْزم مِنْهُ الِانْقِطَاع عِنْد من يسوغ الرِّوَايَة بِالْإِجَازَةِ بل فِي تَخْرِيج صَاحب الصَّحِيح لمثل ذَلِك دَلِيل على صِحَة الرِّوَايَة بِالْإِجَازَةِ عِنْده".

(5) هدي الساري ص 456، والسبب أن بعض العلماء يرى أن الرواية بالإجازة من باب الانقطاع وأنها غير متصلة، وصورة الإجازة التي يدور حولها الكلام: أن يعطي الشيخ مروياته للطالب ويأذن له بروايتها عنه، وقد تنازع العلماء في الرواية بها، هل هي من قبيل الاتصال أم الانقطاع على قولين، **الأول:** أنها منقطعة لا تصح الرواية بها وهو قول شعبة، قال ابن حجر في الفتح (478/11) "ثبت النقل عن شعبة أنه لَا يَعْتَبِرُ الْإِجَازَةَ وَلَا يَرْوِي بِهَا"، وابن المبارك أيضاً، وحكي عن الشافعي إلا أنه ثبت عنه إجازتها، وحكاه ابن الصلاح عن بعض أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَالْفُقَهَاءِ، وَالْأُصُولِيِّينَ. **القول الثاني:** أن الرواية بها=

في شعيب عالم به"([1]).

ونفى ابن معين أن تكون الإجازة لأبي اليمان مناولة فقال: "سألت أبا اليمان عن حديث شعيب بن أَبي حمزة فَقَالَ: ليس هو مناولة، المناولة لم أخرجها إلى أحد([2])، وكان ابن معين يرى صحة الإجازة ([3]).

=صحيحة متصلة، قال السخاوي في الغاية في شرح الهداية (ص: 99) "وَالصَّحِيح عِنْد الْجُمْهُور من عُلَمَاء الْمُحدثين وَالْفُقَهَاء: جَوَاز الرِّوَايَة بِالْإِجَازَةِ، وَالْعَمَل بهَا"بل بالغ الباجي فحكى إجماع سلف وخلف الأمة على جوازها، لكن انتقده ابن الصلاح بالقول الأول، قال القاضي عياض في الإلماع ص 80" وَهُوَ مَذْهَبُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ وَالْحَسَنِ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَعُبَيْدِ اللَّهِ الْعَمْرِيِّ وَحَيْوَةَ بْنِ شُرَيْحٍ وَالزُّهْرِيِّ وَهِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ وَابْنِ جُرَيْجٍ وأَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَعِكْرِمَةُ وَمُجَاهِدٌ وَالشَّعْبِيُّ وَالنَّخَعِيُّ وَقَتَادَةُ، وهُوَ قَوْلُ كَافَةِ أَهْلِ النَّقْلِ وَالْأَدَاءِ وَالتَّحْقِيقِ مِنْ أَهْلِ النَّظَرِ" وذكر ابن الصلاح في مقدمته ص 111، أن هذا الخلاف كان قديماً ثُمَّ إِنَّ الَّذِي اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ الْعَمَلُ، وَقَالَ بِهِ جَمَاهِيرُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَغَيْرِهِمْ: الْقَوْلُ بِتَجْوِيزِ الْإِجَازَةِ، وَإِبَاحَةِ الرِّوَايَةِ بِهَا، ووجه قبولها: أنه إِذَا أَجَازَ لَهُ أَنْ يَرْوِيَ عَنْهُ مَرْوِيَّاتِهِ، وَقَدْ أَخْبَرَهُ بِهَا جُمْلَةً، فَهُوَ كَمَا لَوْ أَخْبَرَهُ تَفْصِيلًا، وَإِخْبَارُهُ بِهَا غَيْرُ مُتَوَقِّفٍ عَلَى التَّصْرِيحِ نُطْقًا كَمَا فِي الْقِرَاءَةِ عَلَى الشَّيْخِ، وَإِنَّمَا الْغَرَضُ حُصُولُ الْإِفْهَامِ، وَالْفَهْمِ، وَذَلِكَ يَحْصُلُ بِالْإِجَازَةِ الْمُفْهِمَةِ، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي للرامهرمزي ص 435، والإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع (ص: 89)، ومختصر علوم الحديث (ص: 119)، وفتح المغيث بشرح ألفية الحديث (274/2)، والنكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (503/3)، والكفاية ص 472.

(1) ميزان الاعتدال (582/1).

(2) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (149/7) تاريخ الإسلام ت بشار (558/5).

(3) ذكر ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل 480/8 أن ابن معين أخد أحاديث النضر بن منصور إجازة.

المسألة الثالثة: النظر في أقوال الائمة و تحريرها: ويظهر ذلك من وجوه:

الوجه الأول: أن أبا زرعة لا ينكر على أبي اليمان روايته بالإجازة لأنه كان يرى صحة الرواية بها، وإنما إنكاره عليه، أنه كان يرى الإجازة سماعاً، فقد قال عن بشر بن شعيب بن أبي حمزة "قال أحمد: هؤلاء يرون الإجازة سماعاً، ويروونه([1])، وأحمد كان يرى صحة الرواية بالإجازة([2]).

الوجه الثاني: أن قول أبي زرعة "لم يسمع أبو اليمان من شعيب بن أبي حمزة، إلا حديثاً" فيه نظر، لأن البخاري –كما سيأتي – صرح بأن أبا اليمان حدث عن شعيب باثني عشر حديثاً، والبخاري لا يستجيز أداة التحديث في الإجازة، قال ابن حجر: "وَالْبُخَارِيُّ لَا يَسْتَجِيزُ فِي الْإِجَازَةِ إِطْلَاقَ التَّحْدِيثِ"([3]).

الوجه الثالث: أن إجازة شعيب لأبي اليمان إجازة مقرونة بالإذن بالرواية عنه بدليل ما ذكره الإمام أحمد أن أبا اليمان حضر مع جماعة من أهل حمص إلى شعيب فقال لهم: "ارووا تلك الأحاديث عني"([4]).

والبخاري لا يستجيز الإجازة الخالية من الإذن يقول ابن حجر "لَمْ يَذْكُرِ – البخاري– الْمُصَنِّفُ مِنْ أَقْسَامِ التَّحَمُّلِ الْإِجَازَةَ الْمُجَرَّدَةَ عَنِ الْمُنَاوَلَةِ أَوِ الْمُكَاتَبَةِ وَلَا الْوِجَادَةَ وَلَا الْوَصِيَّةَ وَلَا الْأَعْلَامَ الْمُجَرَّدَاتِ عَنِ الْإِجَازَةِ وَكَأَنَّهُ لَا يَرَى بِشَيْءٍ مِنْهَا"([5]).

---

(1) الضعفاء لأبي زرعة 711/2.

(2) قال زكريا الأنصاري فيفتح الباقي(390/1) قال أحمد " لَوْ بَطَلَتْ لضاعَ العلمُ ".

(3) هدي الساري ص 156، وقال في الفتح (333/13) "حَدَّثَنَا لَا يَسْتَجِيزُهَا البخاري فِي الْإِجَازَةِ".

(4) معرفة العلل 135/1، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال (149/7).

(5) هدي الساري ص 156، وقال في الفتح (333/13) "حَدَّثَنَا لَا يَسْتَجِيزُهَا البخاري فِي الْإِجَازَةِ".

الوجه الرابع: إنكار أحمد وأبي زرعة على أبي اليمان: أنه يستعمل" أخبرنا" في الإجازة، وهذا يمنعه أحمد([1]).

قال أحمد: "فكان ابن شعيب يقول: إن أبا اليمان جاءني فأخذ كتب شعيب مني بعد، وهو يقول: أَخْبَرَنَا "فكأنه استحل ذلك بأن سمع شعيبا يقول لقوم: اروه عني"([2]).

وتعقبه ابن حجر بأن أبا اليمان اصطلح على إطلاق "أخبرنا" في الإجازة ولا مشاحة في ذلك الاصطلاح([3]).

الوجه الخامس: ذكر الخليلي: أن الأئمة: أَحْمَدُ وابْنُ مَعِينٍ وابْنُ الْمَدِينِيِّ، والْبُخَارِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الذُّهْلِيُّ، وَأَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ، رووا نُسْخَةَ أبي اليمان، عن شُعَيْبٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ بل رَوَاهَا الْأَئِمَّةَ كُلَّهُمْ عَنْ أَبِي الْيَمَانِ فِي الصِّحَاحِ، وَتَابَعَ أَبَا الْيَمَانِ عَلِيُّ بْنُ عَيَّاشٍ الْحِمْصِيُّ، وَهُوَ ثِقَةٌ"([4]).

الوجه السادس: أن الحامل للأئمة على رواية هذه النسخة هو أن أبا اليمان ثقة تبث في شعيب قال الذهبي: "قلت ومع روايته لذلك عن شعيب بالإجازة فاحتج بها صاحبا الصحيحين لثقته وإتقانه"([5]).

الوجه السابع: جزم الذهبي بأن رواية أبي اليمان عن شعيب بصيغة "أخبرنا" إجازة وليست سماعاً([6]).

---

(1) تدريب الراوي 491/1، وحكاه عن ابن المبارك و النسائي وغيرهما.

(2) معرفة العلل 135/1، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال (149/7).

(3) هدي الساري ص 156.

(4) الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي (452/1).

(5) تذكرة الحفاظ (302/1).

(6) سير أعلام النبلاء ط الحديث (400/8).

المسألة الرابعة: مرويات الحكم بن نافع في صحيح البخاري، له مئتان و أربعة وسبعون حديثاً.

الصورة الاولى: ما صرح فيها بالسماع و عددها اثنا عشر حديثاً([1]).

الصورة الثانية: ما كان بصيغة "أخبرنا "وهي نسخة أبي اليمان إجازة وعددها مئتان واثنان وستون حديثاً([2]).

---

(1) **منها:** ما أخرجه البخاري كتاب المناقب باب ن علامات النبوة، ح 3608 قال: حَدَّثَنَا الحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ، حَدَّثَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ): «لاَ تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَقْتَتِلَ فِئَتَانِ دَعْوَاهُمَا وَاحِدَةٌ».

ومنها ما أخرجه البخاري كتاب المغازي باب غزوة ذات الرقاع 433/7ح 4134 قال حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ، حَدَّثَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي سِنَانٌ، وَأَبُو سَلَمَةَ، أَنَّ جَابِرًا أَخْبَرَ: أَنَّهُ «غَزَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (ﷺ) قِبَلَ نَجْدٍ».

ومنها ما أخرجه البخاري كتاب المغازي باب أَيْنَ رَكَزَ النَّبِيُّ (ﷺ) الرَّايَةَ يَوْمَ الفَتْحِ ؟ 422/7ح 4284، قال حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ، حَدَّثَنَا شُعَيْبٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ): «مَنْزِلُنَا – إِنْ شَاءَ اللَّهُ، إِذَا فَتَحَ اللَّهُ – الخَيْفُ حَيْثُ تَقَاسَمُوا عَلَى الكُفْرِ»، وانظر تتمة الأحاديث أرقام:

(7105/6974/6965/6950/4984/4974/3666/3608/2047).

(2) **منها** ما أخرجه البخاري كتاب الإيمان باب حب رسول الله (ﷺ) من الإيمان 12/1ح 14، قال حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ) قَالَ: «فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لاَ يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَالِدِهِ وَوَلَدِهِ». **ومنها ما أخرجه** البخاري كتاب الإيمان باب قيام ليلة القدر من الإيمان 56/1 ح 35 قال: "35حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ): «مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ القَدْرِ، إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ». **ومنها** ما أخرجه البخاري كتاب الصلاة باب وقت صلاة العصر 155/1ح 550 قال حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ) يُصَلِّي العَصْرَ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ حَيَّةٌ، "وانظر تتمة الأحاديث أرقام: =

وخلاصة القول: أن أبا اليمان متفق على توثيقه، وأحاديثه في البخاري سماعاً وإجازة قبلها العلماء.

= (7/18/27/56/89/93/164/198/220/238/372/435/453/540/550/601/626/648/80/732/734/806/829/832/862/864/876/884/849/908/925/926/942/948/994/1033/1036/1091/1105/1109/1123/1127/1137/1358/1365/1384/1399/1402/1412/1421/1443/1456/1468/1589/1643/1726/1874/1926/1936/1965/1976/2001/2035/2155/2217/2220/2229/2272/2325/2352/2397/2409/2452/2460/2533/2558/2596/2635/2638/2641/2687/2708/2719/2736/2753/2763/2786/2787/2797/2807/2821/2858/1910/2910/2913/2923/2937/2946/2956/2978/3035/3062/3120/3147/3158/3177/3223/3246/3260/3286/3356/3375/3386/3408/3426/3431/3442/2466/3499/3500/3511/3533/3536/3587/3593/3598/3610/3620/3663/3711/3729/3999/4005/4007/4011/4033/4132/4203/4373/4390/4401/4437/4482/4566/4623/4642/4659/4679/4684/4696/3771/4772/4784/4785/4796/4896/5025/5041/5073/5082/5088/5101/5140/5145/5191/5195/5271/5408/5462/5576/5586/5608/5640/5673/5715/5754/5773/5792/5811/5814/5842/5860/5914/5992/5995/5997/6000/6010/6037/6065/6073/6128/6145/6152/6173/6201/6205/6207/6218/6219/6228/6256/6298/6307/6356/6470/6483/6494/6498/6506/6518/6545/6569/6573/6630/6636/6639/6681/6694/6698/6769/6882/6887/6990/7004/7026/7069/7082/7116/7118/7121/7132/7135/7139/7161/7163/7184/7196/7213/7242/7244/7260/7294/73338/7347/7361/7392/7402/7411/7412/7422/7461/7465/7467/7474/7479/7495/7505/7523) أ.هـ.

المطلب الخامس

خليفة بن خياط بن خليفة بن خياط العصفري ([1]) التميمي أبو عمرو البصري ت240 هـ([2])، وفيه مسائل:

المسألة الأولى: كلام أبي زرعة في الراوي: قال ابن أبي حاتم: "انتهى أبو زرعة إلى أحاديث كان أخرجها في فوائد عن شباب العصفري– لقب خليفة بن خياط – فلم يقرأ علينا فضربنا عليه وترك الرواية عنه"([3]).

المسألة الثانية: أقوال أئمة الشأن في الراوي: وثقه ابن حبان فقال: "كان متقناً"([4]) ووثقه البوصيري والهيثمي([5])، وقال الدارقطني: "كان عالما، بالأنساب"([6])، وقال ابن عدي: "وَهو مستقيم الحديث صدوق"([7]) وقال مسلمة الأندلسي: "لا بأس به"([8])، وقال الذهبي: "صدوق"([9])، وقال ابن حجر: "صدوق ربما أخطأ" وقال: "لم يحدث عنه البخاري إلا مقرونا وإذا حدث عنه بمفرده علق

---

(1) الْعُصْفُرِي بِضَم الْعين وَسُكُون الصَّاد وَضم الْفَاء وَفِي آخرهَا رَاء، هَذِه النِّسْبَة العصفر وَبيعه وشرائه وَهُوَ مَا تصبغ بِهِ الثِّيَاب حمرا، اللباب244/2.

(2) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (319/8) تاريخ الإسلام (817/5) تهذيب التهذيب (160/3).

(3) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (378/3).

(4) الثقات لابن حبان (233/8).

(5) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة للبوصيري (227/1) مجمع الزوائد (185/6).

(6) المؤتلف والمختلف للدارقطني (1391/3).

(7) الكامل في ضعفاء الرجال (517/3).

(8) تهذيب التهذيب (161/3).

(9) المغني في الضعفاء (213/1) الكاشف (375/1).

أحاديثه([1]) ذكره البخاري ومسلم وسكتا عنه([2])، وضعفه أبو حاتم فقال: "لا أحدث عنه، هو غير قوي، كتبت من مسنده أحاديث ثلاثة عن أبي الوليد فأتيت أبا الوليد وسألته عنها فأنكرها وقال: ما هذه من حديثي، فقلت كتبتها من كتب شباب العصفري، فعرفه وسكن غضبه"([3])، وقال عَلِيَّ بْنَ الْمَدْيَنِيّ: "لو لم يحدث شباب كان خيرا له"([4]).

المسألة الثالثة: النظر في الأقوال وتحريرها: ويظهر ذلك من خلال عدة وجوه:

الوجه الأول: أن أبا زرعة لم يبين السبب في تركه للرواية عن خليفة، فهو جرح مجمل في مقابل تعديل الجمهور.

الوجه الثاني: أن تضعيف أبي حاتم لخليفة فيه نظر لما يأتي:

أولاً: أن قوله "فعرفه- أبو الوليد- وسكن غضبه" دل على مكانة خليفة عند أبي الوليد وأنه لا يكذب عليه بل احتمال الخطأ والوهم من الثقة وارد، وإلا ما سكن غضب أبي الوليد بل كان سينكر عليه بشدة.

ثانياً: أن الروايات التي أنكرها أبو الوليد: ثلاثة روايات، وخليفة إمام وصفه ابن عدي بأنه كثير الحديث"([5]).

وهو صاحب مسند([6])، وإذا أخطأ في ثلاثة أحاديث فهذا لا يُعد سبباً لتضعيفه.

---

(1) تقريب التقريب ص 182، وتهذيب التهذيب (161/3) وجعل المزي" قال لي" علامة تعليق فتح الباري424/11.

(2) التاريخ الكبير (193/3)، الكنى والأسماء للإمام مسلم (574/1).

(3) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (378/3).

(4) الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (517/3).

(5) الكامل في ضعفاء الرجال (517/3).

(6) طبعته مؤسسة الرسالة عام: 1405هـ 1985م بتحقيق أكرم العمري.

ثانيـاً: أن خليفة معروف بضبطه وتيقظه في الرواية وليس من عادته الوهم والخطأ يقول ابن عدي " وشباب – خليفة – من متيقظي رواة الحديث وله حديث كثير وتاريخ حسن وكتاب في طبقات الرجال"([1]).

الوجه الثالث: أن قول ابن المديني: "لو لم يحدث شباب كان خيرا له، **فيه نظر لثلاثة أمور:**

الأول: أن السند إلى ابن المديني في هذا القول ضعيف يقول ابن عدي: "هذه الحكاية عن علي باطلة([2]).

الثاني: أن ابن المديني عدله حيث قال "وَشَبَّابُ بْنُ خَيَّاطٍ شَجَرٌ([3]) يَحْمِلُ

---

(1) الكامل في ضعفاء الرجال (517/3).

(2) الكامل في ضعفاء الرجال (517/3).

(3) بحثت عن معنى هذه اللفظة عند علماء الحديث فلم أقف على تفسيرها، فرجعت إلى كتب اللغة فوجدت ابن منظور يقول: "فُلَانٌ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ أَي مِنْ أَصل مُبَارَكٍ " لسان العرب (398/4) فمعنى الشجرة الأصل، وتستعمل في المدح حيث قال السمعاني في الأنساب (448/12) يمدح رجلاً"، وهو من شجرة الأدب الناضرة وأنجمه الزاهرة، فاضل الآباء والأجداد، ومنجب الأهل والأولاد"، وقال الهروي في تهذيب اللغة" (240/12) يُقال: الشجرةُ لَهَا قبائل، وَكَذَلِكَ الأسباط من السَّبَط، كأَنّه جعل إِسْحَاق بِمَنْزِلَة شَجَرَة، وَجعل إِسْمَاعِيل بِمَنْزِلَة شجرةٍ أُخْرَى وَكَذَلِكَ يفعل النَّسَّابون فِي النّسَب، يجْعَلُونَ الْوَلَد بِمَنْزِلَة الشَّجَرَة، والأولادَ بِمَنْزِلَة أَغْصَانهَا، فَيُقَال: طوبَى لفَرْع فلَان، وفلانٌ من شَجَرَة مباركة، " وقال الزبيدي في تاج العروس (146/12) وَيُقَال: فُلانٌ من شَجَرَةٍ مبارَكَةٍ، أَي من أَصْل مُبَارَك، وَهُوَ مَجاز، وَقَوله تَعَالَى: {كَشَجَرةٍ طَيّبَةٍ} (إِبْرَاهِيم: 24)، فظهر أن الشجر هو الأصل الذي يتفرع منه الأغصان، ثم وقفت في مستدرك الحاكم المستدرك على الصحيحين للحاكم (263/2) ح 2949من حديث جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله (ﷺ) «يَا عَلِيُّ، النَّاسُ مِنْ شَجَرٍ شَتَّى، وَأَنَا وَأَنْتَ مِنْ شَجَرَةٍ وَاحِدَةٍ» ثُمَّ قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ): (وَجَنَّاتٌ مِنْ أَعْنَابٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ تُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ) «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ» فتعقبه الذهبي "لا والله هارون هالك"، وأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (263/4) ح 4150 من حديث جابر، وقال الهيثمي في=

الْحَدِيثَ"([1]).

الثالـث: أن الـذهبي ( ) رد علـى مـن ضـعفه فقـال: "وَكَـانَ صَـدُوْقاً، نَسَّـابَةً، عَالِماً بِالسِّيَرِ وَالأَيَّامِ وَالرِّجَالِ، وَثَّقَهُ بَعْضُهُم، قُلْتُ: لَيَّنَهُ بَعْضُهُم بِلاَ حُجَّةٍ"([2]).

المسألة الرابـعة: مروياتـه في صحيح البـخاري: له اثنان و عشرون حديثاً، **وهي على صور:**

الأولى: أن يروي له مقترناً بآخر في السند، وعددها ثلاثة عشر حديثاً وهي:

الحـديث الأول: قرنــه فــي الســند بعيــاش فقــال: حَـدَّثَنَا عَيَّـاشٌ، حَـدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، قَالَ: وَقَالَ لِي **خَلِيفَـةُ:** حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ (ﷺ) قَالَ: "العَبْدُ إِذَا وُضِعَ فِي قَبْرِهِ، وَتُوُلِّيَ وَذَهَبَ أَصْحَابُهُ حَتَّى إِنَّهُ لَيَسْمَعُ قَرْعَ نِعَالِهِمْ، أَتَاهُ مَلَكَانِ، فَأَقْعَدَاهُ"([3]).

قلت: تابع خليفة: مُحَمَّدُ بْنُ مِنْهَالٍ الضَّرِيرُ، عن يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ عند مسلم([4]).

الحديث الثـاني: قرنـه بابن المثنى فقال حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ المُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَهَّابِ، قَالَ: ح وَقَالَ لِي **خَلِيفَـةُ،** حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَهَّابِ، حَدَّثَنَا حَبِيبٌ المُعَلِّمُ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: "أَهَلَّ النَّبِيُّ (ﷺ) هُوَ وَأَصْحَابُهُ بِالحَجِّ([5]).

=مجمع الزوائد (100/9)، رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ، وَفِيهِ مَنْ لَمْ أَعْرِفْهُ وَمَنِ اخْتُلِفَ فِيهِ"، والحديث فيه هارون بن حاتم ضعفه أبو حاتم والنسائي والدارقطني، لسان الميزان 213/6، فتبين من هذا أن علي بن المديني يمدح في أصل خليفة بن خياط وأنه شجرة يخرج منها من يحمل الحديث عن النبي (ﷺ).

(1) الضعفاء الكبير للعقيلي (22/2).

(2) سير أعلام النبلاء ط الرسالة (473/11).

(3) كتاب الجنائز باب المَيِّتُ يَسْمَعُ خَفْقَ النِّعَالِ 90/2 ح1338.

(4) كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها باب عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه رقم 234/4ح 2870.

(5) كتاب الحج باب تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف 345/5ح 1651.

الحديث الثالث: قرنه بـهُدْبَةُ بْنُ خَالِدٍ قال: "حَدَّثَنَا هُدْبَةُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، ح وقَالَ لِي **خَلِيفَةُ:** حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، وَهِشَامٌ، قَالاَ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ صَعْصَعَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ (ﷺ)" بَيْنَا أَنَا عِنْدَ البَيْتِ بَيْنَ النَّائِمِ، وَاليَقْظَانِ - وَذَكَرَ: يَعْنِي رَجُلًا بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ(1).

قلت: تابع خليفة: إِسْمَاعِيلُ بْنُ مَسْعُودٍ عن يزيد بن زُرَيْعٍ عند النسائي(2).

الحديث الرابع: قرنه بمحمد بن بشار فقال: "حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، ح وقَالَ لِي **خَلِيفَةُ**: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي العَالِيَةِ، حَدَّثَنَا ابْنَ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ (ﷺ) قَالَ: "رَأَيْتُ لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِي مُوسَى رَجُلًا آدَمَ طُوَالًا جَعْدًا(3).

قلت تابع خليفة: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الرَّقَاشِيُّ عن يزيد بن زُرَيْعٍ عند ابن منده(4).

الحديث الخامس: قرنه بعبد اللَّهِ بن مُحَمَّدٍ فقال: "حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا يُونُسُ حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، ح وقَالَ لِي **خَلِيفَةُ:** حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ أَهْلَ مَكَّةَ سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ) أَنْ يُرِيَهُمْ آيَةً «فَأَرَاهُمُ انْشِقَاقَ القَمَرِ»(5).

---

(1) كتاب بدء الخلق باب الملائكة 433/6ح 3035، ومسلم كتاب الإيمان باب الإسراء برسول الله (ﷺ) 451/2ح 264

(2) النسائي في السنن الكبرى كتاب الصلاة باب فرض الصلاة 321/1ح 309.

(3) كتاب بدء الخلق باب إِذَا قَالَ أَحَدُكُمْ: آمِينَ وَالمَلاَئِكَةُ فِي السَّمَاءِ، آمِينَ 442/6ح 3239، ومسلم كتاب الإيمان باب الإسراء برسول الله (ﷺ) 451/2ح 268.

(4) ابن منده كتاب الإيمان باب وجوب الإيمان بما أخبر به (ﷺ) 421/2ح721.

(5) كتاب المناقب باب سُؤَالِ المُشْرِكِينَ أَنْ يُرِيَهُمُ النَّبِيُّ (ﷺ) آيَةً، 442/6ح 3637، ومسلم كتاب صفة القيامة 522/3ح 2802.

قلت: تابع خليفة: عَبْدُ الْأَعْلَى، عن يزيد بن زُرَيْعٍ عند أبي القاسم الطبري([1]).

الحديث السادس: قرنه بمُسَدَّد، فقال "**<u>حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ</u>**، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، ح وقَالَ لِي **<u>خَلِيفَةُ:</u>** حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَوَاءٍ، وَكَهْمَسُ بْنُ المِنْهَالِ، قَالاَ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: صَعِدَ النَّبِيُّ (ﷺ) إِلَى أُحُدٍومَعَهُ أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ، فَرَجَفَ بِهِمْ"([2]).

الحديث السابع: قرنه بابْن أَبِي الأَسْوَدِ فقال: "**<u>حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي الأَسْوَدِ</u>**، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ، ح وحَدَّثَنِي **<u>خَلِيفَةُ،</u>** حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: كَانَ الرَّجُلُ يَجْعَلُ لِلنَّبِيِّ (ﷺ) النَّخَلاَتِ([3]).

الحديث الثامن": قرنه بمُسْلِمِ بن إِبْرَاهِيمَ فقال: "**<u>حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ</u>**، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ (ﷺ) ح وقَالَ لِي **<u>خَلِيفَةُ</u>**، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ (ﷺ)، قَالَ: "يَجْتَمِعُ المُؤْمِنُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ، فَيَقُولُونَ: لَوِ اسْتَشْفَعْنَا إِلَى رَبِّنَا"([4]).

قلت: تابع خليفة مُحَمَّدُ بْنُ مِنْهَالٍ الضَّرِيرُ، عن يزيد بن زُرَيْعٍ، عند مسلم([5]).

الحديث التاسع: قرنه بمُحَمَّد بْنُ مَحْبُوبٍ فقال: "**<u>حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَحْبُوبٍ،</u>** حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، ح وَقَالَ لِي **<u>خَلِيفَةُ</u>**: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ (ﷺ)يَوْمَ الجُمُعَةِ، وَهُوَ يَخْطُبُ بِالْمَدِينَةِ، فَقَالَ: قَحَطَ المَطَرُ، فَاسْتَسْقِ رَبَّكَ([6]).

---

(1) أخرجه أبو القاسم الطبري في كتاب أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة 674/4ح 1463.

(2) كتاب أصحاب النَّبِيِّ (ﷺ) باب مَنَاقِبِ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ 442/8ح 3686.

(3) كتاب المغازي باب مرجع النبي (ﷺ) من الأحزاب 490/7ح 4120، ومسلم كتاب الجهاد والسير باب رد المهاجرين إلى الأنصار منائحهم314/7ح 1771.

(4) كتاب التفسير باب قَوْلِ اللَّهِ: {**وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا**} [البقرة: 31] ح 4476.

(5) أخرجه مسلم في الإيمان باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها 511/2ح 325.

(6) كتاب الأدب باب التبسم و الضحك 451/12ج 6093.

قلت: تابع خليفة: العباس بن الوليد، عن يزيد بن زُرَيْعٍ، عند البزار ([1]).

الحديث العاشر: قرنه بمُحَمَّد بن أَبِي بَكْرٍ فقال: "حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ، ح وحَدَّثَنِي **خَلِيفَةُ**، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا أَبُو حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ، قَالَ النَّبِيُّ (ﷺ): «مَنْ تَوَكَّلَ لِي مَا بَيْنَ رِجْلَيْهِ وَمَا بَيْنَ لَحْيَيْهِ، تَوَكَّلْتُ لَهُ بِالْجَنَّةِ»([2]).

الحديث الحادي عشر: قرنه بعَبد اللَّهِ بن مُحَمَّدٍ فقال: "حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا أَزْهَرُ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، ح وحَدَّثَنِي **خَلِيفَةُ**، حَدَّثَنَا مُعَاذٌ، حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ عُبَادٍة، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلاَمٍ، قَالَ: رَأَيْتُ كَأَنِّي فِي رَوْضَةٍ، وَوَسَطَ الرَّوْضَةِ عَمُودٌ([3]).

قلت: تابع خليفة: مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى الْعَنَزِيُّ، عن معاذ بن مُعَاذٍ عند مسلم([4]).

الحديث الثاني عشر: قرنه بابْن أَبِي الأَسْوَدِ، فقال "حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي الأَسْوَدِ، حَدَّثَنَا حَرَمِيٌّ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ (ﷺ)، ح وقَالَ لِي **خَلِيفَةُ**، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، وَعَنْ مُعْتَمِرٍ سَمِعْتُ أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النبي (ﷺ)، قَالَ: "لاَ يَزَالُ يُلْقَى فِيهَا وَتَقُولُ: هَلْ مِنْ مَزِيدٍ، حَتَّى يَضَعَ فِيهَا رَبُّ العَالَمِينَ قَدَمَهُ، فَيَنْزَوِي بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، ثُمَّ تَقُولُ: قَدْ، قَدْ، بِعِزَّتِكَ وَكَرَمِكَ،([5]).

قلت: تابع خليفة: عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَّادٍ، قَالَ: عن يزيد بن زُرَيْعٍ عند النسائي([6]).

---

(1) مسند البزار من حديث أنس 32/12ح 7041.

(2) كتاب الحدودبَابُ فَضْلِ مَنْ تَرَكَ الفَوَاحِشَ 452/12ح 6807.

(3) كتاب التعبير بَابُ التَّعْلِيقِ بِالعُرْوَةِ وَالحَلْقَةِ 467/12ح 7014.

(4) كتاب فضائل الصحابة باب من فضائل عبد الله بن سلام 321/7ح 2484.

(5) كتاب الوحيد باب بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: **{وَهُوَ العَزِيزُ الحَكِيمُ}** [إبراهيم: 4] 345/13ح 7384.

(6) السنن الكبرى كتاب النعوت باب العزيز الكريم 431/7ح 7678.

الحديث الثالث عشر: قرنه بحَفْص بن عُمَرَ فقال: "حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، ح وقَالَ لِي **خَلِيفَةُ**: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي العَالِيَةِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ (ﷺ) فِيمَا يَرْوِيهِ عَنْ رَبِّهِ، قَالَ: "لاَ يَنْبَغِي لِعَبْدٍ أَنْ يَقُولَ: إِنَّهُ خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى"([1]).

الصورة الثانية: أن يخرج له متابعة داخل كتابه الصحيح وعدد الأحاديث ستة وهي:

الحديث الأول: متابعة لعَبْد اللَّهِ بْن مُحَمَّدٍ فقال"حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا أَزْهَرُ السَّمَّانُ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ عُبَادٍ، عن عبد الله بن سلام... الحديث في تعبير الرؤيا... وقَالَ لِي **خَلِيفَةُ**: حَدَّثَنَا مُعَاذٌ، حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ عُبَادٍ، عَنْ ابْنِ سَلاَمٍ([2]).

قلت: تابع خليفة: مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى الْعَنَزِيُّ عن معاذ عند مسلم([3]).

الحديث الثاني: متابعة لعَبد الأَعْلَى بن حَمَّادٍ فقال: "حَدَّثَنِي عَبْدُ الأَعْلَى بْنُ حَمَّادٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ رِعْلًا، وَذَكْوَانَ، وَعُصَيَّةَ، وَبَنِي لَحْيَانَ، اسْتَمَدُّوا رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ) عَلَى عَدُوٍّ، فَأَمَدَّهُمْ بِسَبْعِينَ مِنَ الأَنْصَارِ، كُنَّا نُسَمِّيهِمْ القُرَّاءَ فِي زَمَانِهِمْ،... زَادَ **خَلِيفَةُ**، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، حَدَّثَنَا أَنَسٌ: "أَنَّ أُولَئِكَ السَّبْعِينَ مِنَ الأَنْصَارِ قُتِلُوا بِبِئْرِ مَعُونَةَ"([4]).

الحديث الثالث: متابعة لمُسَدَّد، فقال "حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ: "أَنَّ النَّبِيَّ (ﷺ) كَانَ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ فِي لَيْلَةٍ

---

(1) كتاب الوحيد بَابُ ذِكْرِ النَّبِيِّ (ﷺ) وَرِوَايَتِهِ عَنْ رَبِّهِ 576/13ح 7539.

(2) كتاب أصحاب النَّبِيُّ (ﷺ) باب مَنَاقِبِ عبد الله بن سلام 478/8ح 3813.

(3) كتاب فصائل أصحاب النَّبِيُّ (ﷺ) باب مَنَاقِبِ عبد الله بن سلام 345/3ح 2484.

(4) كتاب المغازي باب غزوة الرجيع 471/7ح 4090.

وَاحِدَةٍ، وَلَهُ تِسْعُ نِسْوَةٍ»، وَقَالَ لِي **خَلِيفَةُ**: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، أَنَّ أَنَسًا حَدَّثَهُمْ، عَنِ النبي (ﷺ)"(1).

الحديث الرابع: متابعة ليُوسُف بن مُوسَى، فقال: "حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ) عَنِ الظُّرُوفِ، فَقَالَتِ الأَنْصَارُ: إِنَّهُ لاَ بُدَّ لَنَا مِنْهَا، قَالَ: «فَلاَ إِذًا» وَقَالَ **خَلِيفَةُ**: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الجَعْدِ، عَنْ جَابِرٍ، بِهَذَا(2).

الحديث الخامس: متابعة بمحمد بن غالب، قال البخاري: "وَقَالَ لِي خَلِيفَةُبْنُ خَيَّاطٍ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ، سَمِعْتُ أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ (ﷺ) قَالَ: "لَمَّا قَضَى اللَّهُ الخَلْقَ، كَتَبَ كِتَابًا عِنْدَهُ: غَلَبَتْ، أَوْ قَالَ: سَبَقَتْ رَحْمَتِي غَضَبِي، فَهُوَ عِنْدَهُ فَوْقَ العَرْشِ "حَدَّثَنِي **مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي غَالِبٍ**، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ... الحديث(3).

الحديث السادس: متابعة لعَبَّاس النَّرْسِيُّ فقال: "وَقَالَ عَبَّاسٌ النَّرْسِيُّ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ: أَنَّ أَنَسًا، حَدَّثَهُمْ: أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ (ﷺ)، قَالَ: «عَائِذًا بِاللَّهِ مِنْ سُوءِ الفِتَنِ»، وقَالَ لِي **خَلِيفَةُ**: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، وَمُعْتَمِرٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ قَتَادَةَ، أَنَّ أَنَسًا، حَدَّثَهُمْ، عَنِ النَّبِيِّ (ﷺ) بِهَذَا(4)، وقد نص الحافظ ابن حجر أن أبا نعيم أوصله في مستخرجه عن بعَبَّاسٌ النَّرْسِيُّ(5).

---

(1) كتاب النكاح باب كثرة النساء 433/1ح 5068 .

(2) كتاب الأشربة باب تَرْخِيصِ النَّبِيِّ (ﷺ) فِي الأَوْعِيَةِ وَالظُّرُوفِ بَعْدَ النَّهْيِ 321/12ح 5592.

(3) كتاب الوحيد بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: {**بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ**} [البروج: 22]، 511/13ح 7553، 7554.

(4) كتاب الفتن باب التعوذ من الفتن 488/12ح 7090.

(5) فتح الباري 45/13 ولم أقف عليه في مستخرج أبي نعيم المطبوع.

الصورة الثالثة: أن يخرج له متابعة خارج كتابه الصحيح ولها حديثان:

الحديث الأول: قال "وَقَالَ لِي **خَلِيفَةُ**: قَالَ مُعْتَمِرٌ، سَمِعْتُ أَبِي، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ (ﷺ) قَالَ: «كُلُّ نَبِيٍّ سَأَلَ سُؤْلًا» أَوْ قَالَ: «لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ قَدْ دَعَا بِهَا فَاسْتُجِيبَ، فَجَعَلْتُ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لِأُمَّتِي يَوْمَ القِيَامَةِ»([1]).

قلت: تابع **خليفة:** مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، عن معتمر عند مسلم([2]).

الحديث الثاني: وقَالَ لِي **خَلِيفَةُ**، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي طَلْحَةَ قَالَ: «كُنْتُ فِيمَنْ تَغَشَّاهُ النُّعَاسُ يَوْمَ أُحُدٍ حَتَّى سَقَطَ سَيْفِي مِنْ يَدِي مِرَارًا يَسْقُطُ وَآخُذُهُ وَيَسْقُطُ فَآخُذُهُ»([3]).

قلت: رواه الترمذي موصولاً عن يوسف بن حَمَّادٍ، عن عَبْد الأَعْلَى بْن عَبْدِ الأَعْلَى، عَنْ سَعِيدٍ،([4]).

الصورة الرابعة: أن يخرج له موقوفاً، ولها حديث واحد، قال حَدَّثَنِي خَلِيفَةُ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: «مَاتَ أَبُو زَيْدٍ، وَلَمْ يَتْرُكْ عَقِبًا، وَكَانَ بَدْرِيًّا»([5]).

والحديث موقوف، واعتمد عليه البخاري لأنه عالم بالأنساب والسير وأيام الناس([6]).

---

(1) كتاب الدعوات باب لكل نبي دعوة مستجابة 321/12ح 6305.

(2) مسلم كتاب الإيمان باب اختباء النبي (ﷺ) دعوة الشفاعة لأمته 345/2ح 200.

(3) كتاب المغازي باب ثم أنزل عليكم من بعد الغم أمنة نعاساً 451/7ح 4068.

(4) الترمذي كتاب التفسير باب و من سورة آل عمران 451/8ح 3008 وقال: "هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ".

(5) كتاب المغازي باب.. 451/7ح 3996.

(6) تهذيب الكمال (314/8)، وتاريخ الإسلام (817/5)، والمؤتلف والمختلف (1391/3)، وفتح الباري (401/1).

وبذلك يتبين أن البخاري أكثر ما أخرج حديثه متابعة كان بصيغة "قال لي خليفة"([1]).

وخلاصة القول: أن خليفة صدوق خرج له البخاري مقروناً ومتابعاً أكثرها استشهاداً لا أصولاً.

~~~·~~~·~~❀~~·~~~·~~~

(1) والسبب ما ذكره ابن حجر في الفتح (45/13)، "وَأَكْثَرُ مَا يُخَرّجُ الْبُخَارِيُّ عن خليفة يَقَعُ بصيغة " قال لي" لَا يَقُولُ حَدَّثَنَا وَلَا أَخْبَرَنَا وَكَأَنَّهُ أَخَذَ ذَلِكَ عَنْهُ فِي الْمُذَاكَرَةِ " وقال في الفتح (145/1)، قد ادّعى بن مَنْدَهْ أَنَّ كُلَّ مَا يَقُولُ الْبُخَارِيُّ فِيهِ قَالَ لِي فَهِيَ إِجَازَةٌ وَهِيَ دَعْوَى مَرْدُودَةٌ بِدَلِيلِ أَنِّي اسْتَقْرَيْتُ كَثِيرًا مِنَ الْمَوَاضِعِ الَّتِي يَقُول فِيهَا فِي الْجَامِعِ قَالَ لِي فَوَجَدْتُهُ فِي غَيْرِ الْجَامِعِ يَقُولُ فِيهَا حَدَّثَنَا وَالْبُخَارِيُّ لَا يَسْتَجِيزُ فِي الْإِجَازَةِ إِطْلَاقَ التَّحْدِيثِ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهَا عِنْدَهُ مِنَ الْمَسْمُوعِ لَكِنْ سَبَبَ اسْتِعْمَالِهِ لِهَذِهِ الصِّيغَةِ لِيُفَرِّقَ بَيْنَ مَا يَبْلُغُ شَرْطَهُ وَمَا لَا يبلغ".
~~~

المطلب السادس

زكريا بن أبي زائدة: خالد بْن ميمون الهمداني الوادعي، أبويحيى الكوفي ت 149هـ([1])، وفيه مسائل:

المسألة الأولى: كلام أبي زرعة في الراوي: قال أبو زرعة: "صويلح يدلس كثيراً عن الشعبي"([2]).

المسألة الثانية: أقوال أئمة الشأن في الراوي: قال أحمد: "ثقة"([3])، وقال أبو داود والنسائي: "ثقة"([4])، وقال العجلي: "ثقة"([5])، وذكره ابن حبان في الثقات([6])، وقال ابن معين: "صدوق لا بأس به"([7])، وقال: "صويلح"([8])، وقال أبو حاتم: "زائدة لين الحديث، كان يدلس"([9])، وقال يحيي القطان: "لَيْسَ بِهِ بأس"([10]).

قال الذهبي: "ثقة محتج به في الكتب"([11])، وقال: "ثِقَة لَهُ فِي الْكتب كلهَا لينه أَبُو حَاتِم فَقَط"([12]).

(1) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (359/9)، وسير أعلام النبلاء (327/6).

(2) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (594/3).

(3) العلل ومعرفة الرجال (410/1)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (594/3)، وسؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص: 297).

(4) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (362/9).

(5) الثقات للعجلي (ص: 165).

(6) الثقات لابن حبان (334/6).

(7) سؤالات ابن الجنيد (ص: 452)، وتاريخ ابن معين للدوري (425/3).

(8) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (594/3).

(9) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (594/3).

(10) التاريخ الكبير للبخاري(421/3).

(11) من تكلم فيه وهو موثق (ص: 80).

(12) الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم (ص: 94).

وقال: "ثقة يدلس عن شيخه الشعبي"(1)، وقال ابن حجر: "ثقة و كان يدلس"(2).

المسألة الثالثة: النظر في أقوال الأئمة و تحريرها، يظهر تحرير الأقوال من وجوه:

الوجه الأول: الاتفاق على تعديل زكريا باستثناء أبي حاتم الذي لينه، وجرحه مجمل انفرد به.

الوجه الثاني: أن زكريا عدلٌ عند أبي زرعة وقد حدد أبو زرعة والذهبي جهة التدليس عن شيخه الشعبي، وليس لزكريا عن الشعبي عند البخاري إلا رواية واحدة صرح فيها بالسماع من طريق غير البخاري كما سيأتي.

المسألة الرابعة: مرويات زكريا في صحيح البخاري: له سبعة عشر حديثاً، وهي على صورتين:

الصورة الأولى: رواية زكريا عن الشعبي والتي هي محل التدليس عند أبي زرعة، وقد خرج البخاري حديثاً واحداً قال حَدَّثَنِي الحَسَنُ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ خَلِيلٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ، عَنْ زَكَرِيَّاءَ بْنِ **أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ عَامِرٍ**، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ (ﷺ) قَالَ: «إِنِّي أَوَّلُ مَنْ يَرْفَعُ رَأْسَهُ بَعْدَ النَّفْخَةِ الآخِرَةِ، فَإِذَا أَنَا بِمُوسَى مُتَعَلِّقٌ بِالعَرْشِ، فَلاَ أَدْرِي أَكَذَلِكَ كَانَ أَمْ بَعْدَ النَّفْخَةِ»(3).

---

(1) الكاشف للذهبي (405/1).

(2) تقريب التهذيب ص 203.

(3) كتاب التفسير باب قَوْلِهِ: **{وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الأَرْضِ، إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ}**، 343/10ح 4813.

قلت: صرح زكريا بالسماع عن الشعبي في رواية أبي يعلى([1]) فانتفى التدليس في رواية البخاري، ومما يدل على انتقاء البخاري لأحاديث زكريا عن الأعمش أنه روى حديثين عن زكريا عن ابن الأشوع عن الشعبي([2])، والآخر عن عاصم عن الشعبي([3])، فذكر الواسطة بينه و بين الشعبي.

الصورة الثانية: رواية زكريا عن غير الشعبي وهي مقبولة عند أبي زرعة وجمهور العلماء مطلقاً، فهي خارجة عن ذكر تفاصيل رواية البخاري لها، وعددها، ستة عشر حديثاً"([4]).

وخلاصة القول: أن زكريا ثقة و ليس له عن الشعبي حديثاً مدلساً عند البخاري.

---

(1) أبو يعلى في مسنده (520/11) ح6643 من حديث أبي هريرة قال: حَدَّثَنَا أَبُو هَمَّامٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ، أَنَّ زَكَرِيَّا، أَخْبَرَهُمْ، عَنْ عَامِرٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ) «إِنِّي أَوَّلُ مَنْ يَرْفَعُ رَأْسَهُ بَعْدَ النَّفْخَةِ الْآخِرَةِ، فَإِذَا مُوسَى مُتَعَلِّقٌ بِالْعَرْشِ... الحديث.

(2) كتاب بدء الخلق باب إذا قال أحدكم آمين 411/6 ح 3235.

(3) كتاب المغازي باب غزوة خيبر 511/7 ح 4326.

(4) وبيانها: روى عن ابيه أربعة أحاديث أرقام: 4384/4038/3023/3022، وروى عن عون ثلاثة أحاديث، أرقام376 /5786 /5859، وروى حديثين عن سعد بن إبراهيم أرقام 5152/3689، وحديث عن محمد بن القاسم رقم 3780، وحديث عن ابن الأشوع رقم 3235، وحديث عن هاشم رقم 3727، وحديث عن عاصم رقم 4326، وحديث عن الأعمش رقم 4902، وحديث عن أبي إسحاق رقم 6404.

المطلب السابع

سلامة بن روح بن خالد بن عُقيل- بالضم - القرشي الأُمَوِي أَبُو روح الأيلي ت 197هـ([1])، وفيه مسائل:

المسألة الأولى: كلام أبـي زرعة في الـراوي: قال أبو زرعة: "قال ابن أبـي حاتم سألت أبا زرعة عن سلامة بن روح قال: أيلي ضعيف، منكر الحديث، قلت يكتب حديثه قال نعم، يكتب على الاعتبار"([2]).

المسألة الثانـية: أقوال أئمة الشأن فـي الـراوي: قال أحمد بن صالح سلامة: "لم يسمع من عُقيل، وحديثه عن كتب عُقيل، ولم يكن له من السن ما يسمع من عقيـل"([3])، قـال عنـه إسـحاق بـن إسـماعيل: "الكتـب التـي يـروي عـن عُقيـل صحاح"([4])، وصحح ابن خزيمة([5])، والحاكم حديثه([6])، وقال: "مسلمة بن قاسم لا بأس به"([7])، وقال ابن حبان: "مستقيم الحديث([8])، وذكره البخاري ومسلم وسكتا عنه وأثبتا له السماع من عمه عقيل"([9]).

---

(1) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (304/12)، وتهذيب التهذيب (289/4).

(2) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (302/4).

(3) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (302/4)، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال (306/12).

(4) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (302/4).

(5) ابن خزيمة في صحيحه (69/1) ح47 (152/1) ح233.

(6) الحـاكم فـي مسـتدركه (331/3) ح 5274 وقـال "«هَـذَا حَـدِيثٌ صَـحِيحُ الْإِسْـنَادِ، وَلَـمْ يُخَرِّجَاهُ» وقال الذهبي: "صحيح".

(7) تهذيب التهذيب (290/4).

(8) الثقات لابن حبان (300/8).

(9) التاريخ الكبير (195/4) الكنى والأسماء للإمام مسلم (299/1).

قال أبو حاتم "ليس بالقوي، محله عندي محلّ الغَفْلة"([1]).

قال ابن قانع: "ضعيف"([2])، وقال ابن عدي: "وَهَذِهِ الأَحَادِيثُ عَنْ عقيل، عنِ الزُّهْرِيّ كتاب نسخة كبيرة يقع في جزأين وفيها عن عقيل، عنِ الزُّهْرِيّ أحاديث أنكرت من حديث الزُّهْرِيّ بما لا يرويه غير سلامة عن عقيل عنه، وهذه النسخة، عنِ ابْن عزيز عن سلامة روى المتقدمون عنه وسمعوا منه قديماً حتى جعفر الفريابي كان يحدثنا عنه فيقول، حَدَّثني مُحَمد بْن عزيز لأنه سمع منه قديما([3])، وذكره الدارقطني ممن صحت روايته عن الثقات([4]).

وقال ابن حجر: "صدوق له أوهام، قيل لم يسمع من عمه"([5]).

المسألة الثالثة: النظر في أقوال الأئمة و تحريرها: ويظهر ذلك من وجوه:

الوجه الأول: أن تضعيف أبي زرعة محمول على ما أنكره عليه العلماء من نسخة عمه عقيل كما أشار ابن عدي وقال الذهبي: "ولسلامة أحاديث مناكير عن عقيل"([6]).

الوجه الثاني: أن نسخة ابْن عزيز عن سلامة والتي وقعت فيها النكارة لم يرو البخاري منها شيئاً.

---

(1) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (302/4).

(2) تهذيب التهذيب (290/4).

(3) الكامل في ضعفاء الرجال (332/4).

(4) ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم (436/1).

(5) تقريب التهذيب ص 275.

(6) تاريخ الإسلام (1117/4).

الوجه الثالث أن سماع سلامة من عمه عُقَيْلٍ أثبته البخاري ومسلم وتابعهما العلماء([1]).

المسألة الرابعة: مروياته في صحيح البخاري: له حديثان كلاهما معلق على غير شرط البخاري([2])، وكلاهما ذكرا استشهاداً لا أصولاً، **وهما:**

الحديث الأول: قال حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ، عَنِ الأَوْزَاعِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ المُسَيِّبِ، أَنَّ أَبَا، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ) يَقُولُ: "حَقُّ المُسْلِمِ عَلَى المُسْلِمِ خَمْسٌ.... الحديث "تَابَعَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، **وَرَوَاهُ سَلاَمَةُ بْنُ رَوْحٍ**، عَنْ عُقَيْلٍ"([3]).

وقد بحثت عن هذه الرواية موصولة عن سلامة أو متابعة له فلم أقف عليها يقول الحافظ "وَرِوَايَة سَلامَة بن روح عَن عقيل لم تقع لي بعد"([4])، ثم قال: "وَأَمَّا رِوَايَةُ سَلَامَةَ بن أَخِي عقيل فَأَظُنُّهَا فِي الزُّهْرِيَّاتِ لِلذُّهْلِيِّ وَلَهُ نُسْخَةٌ عَنْ عَمِّهِ عَنِ الزُّهْرِيِّ وَيُقَالُ إِنَّهُ كَانَ يَرْوِيهَا مِنْ كِتَابٍ"([5]).

---

(1) المزي في تهذيب الكمال (304/12) الذهبي في تاريخ الإسلام (202/13) ابن حجر فيتهذيب التهذيب (289/4).

(2) يقول ابن حجر في هدي الساري 347 "الْجَواب عَمَّا يتَعَلَّق بالمعلق سهل لِأَن مَوْضُوع الْكِتَابَيْنِ إِنَّمَا هُوَ للمسندات وَالْمُعَلّق لَيْسَ بِمُسْنَد وَلِهَذَا لم يتَعَرَّض الدَّارَقُطْنِيّ فِيمَا تتبعه على الصَّحِيحَيْنِ إِلَى الْأَحَادِيث الْمُعَلقَة الَّتِي لم توصل فِي مَوضِع آخر لعلمه بِأَنَّهَا لَيست من مَوْضُوع الْكتاب وَإِنَّمَا ذكرت استئناسا واستشهادا، وَقد ذكرنَا الْأَسْبَاب الحاملة للْمُصَنف على تَخْرِيج ذَلِك التَّعْلِيق وَأَن مُرَاده بذلك أَن يكون الْكتاب جَامعا لأكْثر الْأَحَادِيث الَّتِي يحْتَج بهَا إِلَّا أَن مِنْهَا مَا هُوَ على شَرطه فساقه سِيَاق أصل الْكتاب وَمِنْهَا مَا هُوَ على غير شَرطه فغاير السِّيَاق فِي إِيرَاده ليمتاز فَانْتفى إِيرَاد المعلقات.

(3) كتاب الجنائز باب الأمر باتباع الجنائز 348/3 ح 1240.

(4) هدي الساري ص 33.

(5) فتح الباري 113/3.

الحديث الثاني: قال حَدَّثَنَا الحُمَيْدِيُّ، حَدَّثَنَا الوَلِيدُ، حَدَّثَنَا الأَوْزَاعِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ (ﷺ) مِنَ الغَدِ يَوْمَ النَّحْرِ، وَهُوَ بِمِنًى: «نَحْنُ نَازِلُونَ غَدًا بِخَيْفِ بَنِي كِنَانَةَ، حَيْثُ تَقَاسَمُوا عَلَى **وَقَالَ سَلاَمَةُ**، عَنْ عُقَيْلٍ، وَيَحْيَى بْنُ الضَّحَّاكِ، عَنِ الأَوْزَاعِيِّ، أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ([1]).

قلت: تابعه اللَّيْثُ، عن عقيل عند السراج([2]) وأوصله ابن خزيمة في صحيحه([3]).

وخلاصة القول: أن سلامة ليس على شرط البخاري في الاحتجاج حيث رواهما تعليقاً عنه

(1) كتاب الحج بَابُ نُزُولِ النَّبِيِّ (ﷺ) مَكَّةَ 554/4 ح1590.

(2) مسند أبي العباس السراج 360/2 ح1493.

(3) صحيح ابن خزيمة 436/2 ح 2984.

المطلب الثامن

عبد الْعَزِيز بن مُحَمَّد بن أبي عبيد الدَّرَاوَرْدِي[1] أَبُو مُحَمَّد الْمدنِي 186هـ[2]، وفيه مسائل:

المسألة الأولى: كلام أبي زرعة في الراوي: قال أبو زرعة: "عبد العزيز الدراوردي سيئ الحفظ فربما حدث من حفظه الشيء فيخطئ"[3].

المسألة الثانية: كلام أئمة الشأن في الراوي: قال مَعن بن عيسى: "يصلح أن يكون أميرَ المؤمنين"[4]، وثقه مالك وابن المديني والعجلي وابن بكير وأحمد بن صالح[5]، وقال أبو حاتم: "محدث" [6]، وقال: "ابنُ أَبِي ذِئْبٍ أحفَظُ مِنَ الدَّرَاوَرْدي"[7]، وقال يعقوب بن سفيان: "عَبْدُ الْعَزِيزِ عِنْدَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ إِمَامٌ ثِقَةٌ"[8]، وقال ابن معين: "ثقة"[9]، وقال في موضع آخر: "صالح ليس به بأس...

---

(1) بِفَتْح الدَّال وَالرَّاء وَسُكُون الْألف وَفتح الْوَاو وَسُكُون الرَّاء الثَّانِيَة وَفِي آخرهَا دَال مُهْملَة – هَذِه نِسْبَة عبد الْعَزِيز بن مُحَمَّد الدَّراوِرْدِي من أهل الْمَدِينَة، وكان أبوه من دارابجرد– مدينة بفارس– فاستثقلوا أن يقولوا دارابجردى فقالوا: الدراوَرْديّ، الأنساب للسمعاني 330/5.

(2) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (187/18)، وفتح الباري لابن حجر (147/1).

(3) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (395/5).

(4) تاريخ الإسلام (916/4)، وتذكرة الحفاظ للذهبي (197/1)، وسير أعلام النبلاء (356/7)، وميزان الاعتدال (634/2).

(5) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (395/5)، وميزان الاعتدال (634/2)، والثقات للعجلي (ص: 306)، وترتيب المدارك (14/3).

(6) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (395/5)، والعجب من الذهبي أنه نقل في تاريخ الإسلام (916/4)، والمغني في الضعفاء (399/2). أن أبا حاتم قال فيه: "لا يحتج به" وتابعه عليه ابن حجر في هدي الساري ص 411، وهذا خلاف المثبت عن أبي حاتم.

(7) العلل لابن أبي حاتم 551/2.

(8) المعرفة والتاريخ 349/1.

(9) تاريخ ابن معين للدارمي 124/1.

أثبت من فليح وابن أبي الزناد وأبي أويس... مَا روى من كِتَابه فَهُوَ أثبت من حفظه([1])، قال أحمد: "كان معروفا بالطلب، وإذا حدث من كتابه فهو صحيح، وإذا حدث من كتب الناس وهم، كان يقرأ من كتبهم فيخطئ إِذَا قَرَأَ فِي كِتَابِهِ كَانَ صَحِيحًا... ما حدث عن عبيد الله بن عمر فهو عن عبد الله بن عمر... عِنْده عَن عبيد الله مَنَاكِير"([2])، وقال ابن حبان: "من فقهاء أهل المدينة وساداتهم وكان يخطئ"([3])، وذكره البخاري وسكت عنه([4])، وحدث عنه ابن مهدي([5]).

وقال النسائي: "ليس بالقوي" وَقَال فِي موضع آخر: ليس به بأس، وحديثه عن عُبَيد الله بن عُمَر منكر([6]).

وقال ابن سعد: "كان كثير الحديث يغلط"([7])، وقال الخليلي: "كَانَ رَدِيءَ اللِّسَانِ، يَلْحَنُ لَحْنًا قَبِيحًا"([8]).

---

(1) تاريخ ابن معين للدوري (230/3)، وتاريخ ابن معين للدارمي 174/1، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (395/5)، وتاريخ أسماء الثقات (ص: 162).

(2) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (395/5)، والمعرفة والتاريخ 349/1، وسؤالات أبي داود لأحمد 222/1.

(3) الثقات لابن حبان (117/7)، ومشاهير علماء الأمصار (ص: 225).

(4) التاريخ الكبير (25/6)، والتاريخ الأوسط (239/2).

(5) تاريخ الإسلام (916/4).

(6) ترتيب المدارك للقاضي عياض (14/3)،وتهذيب الكمال في أسماء الرجال (187/18)، وتهذيب التهذيب (354/6).

(7) الطبقات الكبرى لابن سعد 467/5، وهذا هو المثبت في طبقات ابن سعد وقد ذكر المزي في تهذيب الكمال في أسماء الرجال (187/18) أن ابن سعد قال "ثقة كثير الغلط"، وتابعه ابن حجر في تهذيب التهذيب (354/6) فلعله سقط من المطبوع و الله أعلم.

(8) الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي (302/1)، وترتيب المدارك وتقريب المسالك للقاضي عياض (14/3).

وقال الساجي: "كان من أهل الصدق والأمانة إلا أنه كثير الوهم"([1])، وقال الحميدي: "أخرج – الدارودي– إليَّ أصولَه وإذا هو كتبٌ صحاحُ وأحاديث مستقيمة، قال: وقد كان يُؤتى بالأحاديث، فيقرأ عليه، فإن كان من حديثه الذي حملوا عنه خللًا فإنما جاء مما أعلمتكم أنه كان يقرأ من كتبه الناسُ"([2]).

قال الذهبي: "وَبِكُلِّ حَالٍ فَحَدِيْثُهُ وَحَدِيْثُ ابْن أَبِي حَازِمٍ لاَ يَنحطُّ عَنْ مرتبَةِ الحَسَنِ"([3])، وقال أيضاً: "صدوق من علماء المدينة، غيره أقوى منه"([4]).

قال ابن حجر: "صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطئ قال النسائي حديثه عن عبيد الله العمري منكر"([5]).

المسألة الثالثة: النظر في أقوال الأئمة و تحريرها: و يظهر ذلك من وجوه:

الوجه الأول: أن قول أبي زرعة: "سيء الحفظ " محمول على روايته حديث عبد الله العمرى فيجعله عبيد الله بن عمر كما أشار إلى ذلك أحمد و النسائي.

الوجه الثاني: أن تضعيف أحمد والنسائي وابن سعد وابن حبان هو بخصوص روايته عن حديث عبد الله العمرى.

الوجه الثالث: أن غلطه في الحديث يتعلق باللحن في الكلام وليس بالوهم فيه كما بينه الخليلي.

الوجه الرابع: أن أحاديثه التي يقرؤها من كتابه فهي صحيحة كما بينه الحميدي و ابن معين و أحمد، الأحاديث التي تؤخذ على الداروردي ذكرها العلماء في العلل([6]).

---

(1) تهذيب التهذيب (355/6).

(2) المعرفة والتاريخ 349/1.

(3) سير أعلام النبلاء (356/7).

(4) ميزان الاعتدال (634/2).

(5) تقريب التهذيب ص 399.

(6) ذكر ابن أبي حاتم في كتابه العلل عشرات الأمثلة 221/1، 418/2، 310/3، 210/4، 266/5، 146/6.

المسألة الرابعة: مروياته في صحيح البخاري: له تسعة أحاديث، وهي على صورتين(1):

الصورة الأولى: أن تكون روايته مقرونة بغيره في السند، وعددها ستة أحاديث وهي:

الحديث الأول: مقروناً بابْن أَبِي حَازِمٍ، قال البخاري حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمْزَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي **ابْنُ أَبِي حَازِمٍ، وَالدَّرَاوَرْدِيُّ**، عَنْ يَزِيدَ يَعْنِي ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الهَادِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ): "أَرَأَيْتُمْ لَوْ أَنَّ نَهَرًا بِبَابِ أَحَدِكُمْ يَغْتَسِلُ فِيهِ كُلَّ يَوْمٍ خَمْسًا، مَا تَقُولُ: ذَلِكَ يُبْقِي مِنْ دَرَنِهِ" قَالُوا: لاَ يُبْقِي مِنْ دَرَنِهِ شَيْئًا، قَالَ: «فَذَلِكَ مِثْلُ الصَّلَوَاتِ الخَمْسِ، يَمْحُو اللَّهُ بِهِ الخَطَايَا»(2).

الحديث الثاني مقروناً بابْنُ أَبِي حَازِمٍ، قال البخاري حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمْزَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي **ابْنُ أَبِي حَازِمٍ، وَالدَّرَاوَرْدِيُّ**، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الهَادِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ،: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ) يُجَاوِرُ فِي رَمَضَانَ العَشْرَ الَّتِي فِي وَسَطِ الشَّهْرِ(3).

الحديث الثالث: مقروناً بابْن أَبِي حَازِمٍ قال البخاري حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمْزَةَ، حَدَّثَنَا **ابْنُ أَبِي حَازِمٍ، وَالدَّرَاوَرْدِيُّ**، عَنْ يَزِيدَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَبَّابٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ) وَذُكِرَ عِنْدَهُ عَمُّهُ أَبُو طَالِبٍ، فَقَالَ: «لَعَلَّهُ

(1) منهم المزي في تهذيب الكمال (187/18)، والذهبي في تاريخ الإسلام (916/4)، وابن حجر في تهذيب التهذيب (354/6).

(2) أخرجه البخاري كتاب الصلاة باب الصلوات الخمس كفارة لما بينهن 321/3ح 528، ومسلم كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب المشي إلى الصلاة تمحي به الخطايا321/4ح 667.

(3) أخرجه البخاري كتاب الصوم باب تحري ليلة القدر 354/4ح 2018، ومسلم كتاب الصيام باب استحباب صوم ستة أيام من شوال387/6ح 1167.

تَنْفَعُهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ القِيَامَةِ، فَيُجْعَلُ فِي ضَحْضَاحٍ مِنَ النَّارِ يَبْلُغُ كَعْبَيْهِ، يَغْلِي مِنْهُ أُمُّ دِمَاغِهِ»([1]).

الحديث الرابع: مقروناً بابْن أَبِي حَازِمٍ قال البخاري حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمْزَةَ، حَدَّثَنَا **ابْنُ أَبِي حَازِمٍ، وَالدَّرَاوَرْدِيُّ**، عَنْ يَزِيدَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَبَّابٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ، قَالَ: قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذَا السَّلاَمُ عَلَيْكَ، فَكَيْفَ نُصَلِّي؟ قَالَ: " قُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ عَبْدِكَ وَرَسُولِكَ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ....."([2]).

الحديث الخامس: مقروناً بابْن أَبِيحَازِمٍ قال البخاري حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمْزَةَ، حَدَّثَنِي **ابْنُ أَبِي حَازِمٍ، وَالدَّرَاوَرْدِيُّ**، عَنْ يَزِيدَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَبَّابٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ)، يَقُولُ: «الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النُّبُوَّةِ»([3]).

الحديث السادس: مقروناً بابْن أَبِي حَازِمٍ قال البخاري حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمْزَةَ، حَدَّثَنِي **ابْنُ أَبِي حَازِمٍ، وَالدَّرَاوَرْدِيُّ** عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أُسَامَةَ بْنِ الهَادِ اللَّيْثِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَبَّابٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ)، يَقُولُ: «إِذَا رَأَى أَحَدُكُمُ الرُّؤْيَا يُحِبُّهَا، فَإِنَّهَا مِنَ اللَّهِ، فَلْيَحْمَدِ اللَّهَ عَلَيْهَا وَلْيُحَدِّثْ بِهَا، وَإِذَا رَأَى غَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا يَكْرَهُ، فَإِنَّمَا هِيَ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَلْيَسْتَعِذْ مِنْ شَرِّهَا، وَلاَ يَذْكُرْهَا لِأَحَدٍ، فَإِنَّهَا لَنْ تَضُرَّهُ»([4]).

---

(1) أخرجه في كتاب مناقب الأنصار باب قصة أبي طالب 432/5ح 3885 وكتاب الرقاق باب صفة النار 349/12ح 6564، ومسلم في الإيمان باب شفاعة النبي (ﷺ) لأبي طالب 433/2ح 210.

(2) أخرجه البخاري كتاب التفسير باب قَوْلِهِ: {إِنْ تُبْدُوا شَيْئًا أَوْ تُخْفُوهُ} [الأحزاب: 55]345/10ح 4798، وكتاب الدعوات باب الصلاة على النبي (ﷺ) 543/11ح 6358.

(3) أخرجه البخاري كتاب التعبير باب الرؤيا الصالحة 453/12ح 6989.

(4) أخرجه البخاري كتاب التعبير باب إذا رأى ما يكرهه فلا يخبر به 489/12ح 7045.

الصورة الثانية: متابعة الدَّراوَرْدِي لغيره من الرواة استشهاداً وليس أصلاً:

الحديث الأول: قال البخاري: "حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، وَيَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالاَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «طَافَ النَّبِيُّ (ﷺ) فِي حَجَّةِ الوَدَاعِ عَلَى بَعِيرٍ، يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ بِمِحْجَنٍ»، **تَابَعَهُ الدَّرَاوَرْدِيُّ، عَنْ ابْنِ أَخِي الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَمِّهِ**"(1).

الحديث الثاني: قال البخاري حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ مَسْعُودٍ، حَدَّثَنَا زَائِدَةُ بْنُ قُدَامَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ المُنْذِرِ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ، قَالَتْ: «أَمَرَ النَّبِيُّ (ﷺ) بِالعَتَاقَةِ فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ»، **تَابَعَهُ عَلِيٌّ، عَنِ الدَّرَاوَرْدِيِّ، عَنْ هِشَامٍ**"(2).

الحديث الثالث: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا أُسَامَةُ بْنُ حَفْصٍ المَدَنِيُّ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ،: أَنَّ قَوْمًا قَالُوا لِلنَّبِيِّ (ﷺ): إِنَّ قَوْمًا يَأْتُونَا بِاللَّحْمِ، لاَ نَدْرِي: أَذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ أَمْ لاَ؟ فَقَالَ: «سَمُّوا عَلَيْهِ أَنْتُمْ وَكُلُوهُ» قَالَتْ: وَكَانُوا حَدِيثِي عَهْدٍ بِالكُفْرِ"**تَابَعَهُ عَلِيٌّ، عَنِ الدَّرَاوَرْدِيِّ، وَتَابَعَهُ أَبُو خَالِدٍ، وَالطُّفَاوِيُّ**"(3).

وخلاصة القول: أن الدَّرَاوَرْدِيّ: صدوق، كل أحاديثه في البخاري مقروناً و متابعة و استشهاداً.

---

(1) أخرجه البخاري كتاب الحج بَابُ اسْتِلاَمِ الرُّكْنِ بِالْمِحْجَنِ 456/4ح 1607و مسلم كتاب الحج باب جواز الطواف على بعير وغيره واستلام الحجر بمحجن 345/4ح 1272.

(2) أخرجه البخاري كتاب العتق باب أمره (ﷺ) بالعتاقة في كسوف الشمس 522/3ح 2519.

(3) أخرجه البخاري كتاب الذبائح بَابُ ذَبِيحَةِ الأَعْرَابِ وَنَحْوِهِمْ 511/7ح 5507

المطلب التاسع
عُثْمَان بن صَالح السَّهْمِي أَبُو يحيى الْمصْرِيّ ت 219هـ([1])، وفيه مسائل:

المسألة الأولى: كلام أبي زرعة في الراوي: قال أبو زرعة: "فقال: لم يكن عندي عثمان ممن يكذب ولكنه كان يكتب الحديث، مع خالد بن نَجِيح، وكان خالد إذا سمعوا من الشيخ أملى عليهم مالم يسمعوا فبلوا به، أبو الأسود أحب إلي منه([2]).

المسألة الثانية: أقوال أئمة الشأن في الراوي: وثقه الدارقطني([3])، والزيلعي([4])، وقال ابن معين "ثقة، كان عنده عن ابن وهب وبكر بن مضر"([5])، وقال ابن حبان "كَانَ رَاوِيا لِابْنِ وهب"([6])، وقال أبو حاتم: "كان شيخا صالحا سليم الناحية، قيل له كان يلقن؟ قال لا، فقيل له ما حاله؟ قال شيخ"([7]).

وقال الذهبي وابن حجر: "صدوق"([8])، وذكره البخاري وابن يونس وسكتا عنه([1])، وقال أحمد بْن رِشْدِين: سألت أحمد بْن صالح عَنْ عثمان بن صالح، فقال: دعه دعه، ورأيته عند أحمد متروكا([2]).

---

(1) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (391/19)، وتهذيب التهذيب (123/7).

(2) الضعفاء لأبي زرعة الرازي (417/2) (550/2).

(3) سؤالات الحاكم للدارقطني ص 243.

(4) نصب الراية (239/3).

(5) سؤالات ابن الجنيد لابن معين ص 379.

(6) الثقات لابن حبان (453/8).

(7) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (154/6).

(8) المغني في الضعفاء (425/2)، ومن تكلم فيه وهو موثق (ص: 132)، وميزان الاعتدال (39/3)، وتقريب التهذيب ص 417.

المسألة الثالثة: النظر في أقوال الأئمة و تحريرها: ويظهر ذلك من وجوه:

الوجه الأول: أن تضعيف أبي زرعة خاص بروايته عن ابن لهيعة حيث سأله سعيد بن عمرو البرذعي: قال: قلت لأبي زرعة: رأيت بمصر نحوا من مائة حديث عن عثمان بن صالح، عن ابن لهيعة، عن عمرو بن دينار، وعطاء، عن ابن عباس... فقال أبو زرعة "فقال: لم يكن عندي عثمان ممن يكذب(3)، وقد ذكر الذهبي له عدة أحاديث أعلها العلماء كأبي حاتم كلها عن ابن لهيعة، وقد اعتذر ابن حجر لعثمان بأن ذلك لا يقدح في عامة مروياته فقال: "هَذَا بِعَيْنِه جرى لعبد الله بن صَالح كَاتب اللَّيْث وخَالِد بن نجيح هَذَا كَانَ كذابا وَكَانَ يحفظ بِسُرْعَة وَكَانَ هَؤُلَاءِ إِذا اجْتَمعُوا عِنْد شيخ فَسَمِعُوا مِنْهُ وَأَرَادُوا كِتَابَة مَا سَمِعُوهُ اعتمدوا فِي ذَلِك على إملاء خَالِد عَلَيْهِم أما من حفظه أَو من الأَصْل فَكَانَ يزِيد فِيهِ مَا لَيْسَ فِيهِ فَدخلت فيهم لْأَحَادِيث الْبَاطِلَة من هَذِه الْجِهَة وَقد ذكر الْحَاكِم أَن مثل هَذَا بِعَيْنِه وَقع لقتيبة بن سعيد مَعَه مَعَ جلالة قُتَيْبَة"(4).

الوجه الثاني: أن تضعيف أحمد بن صالح لعثمان، رده ابن حجر فقال: "وَأما مَا رَوَاهُ أَحْمد بن مُحَمَّد بن الْحجَّاج بن رشدين عَن أَحْمد بن صَالح أَنه ترك عُثْمَان بن صَالح فَلَا يقْدَح فِيهِ أما أَولا فَابْن رشدين ضَعِيف لَا يوثق بِهِ فِي هَذَا وَأما ثَانِيًا فَأَحْمَد بن صَالح من أَقْرَان عُثْمَان فَلَا يقبل قَوْله فِيهِ إِلَّا بِبَيَان وَاضح".

الوجه الثالث: أن عثمان من مشايخ البخاري الذي عرفهم وانتقى من أحاديثهم، يقول ابن حجر: "وَالْحكم فِي أَمْثَال هَؤُلَاءِ الشُّيُوخ الَّذين لَقِيَهُمْ البُخَارِيّ وميز صَحِيح حَدِيثهمْ من سقيمه وَتكلم فيهم غَيره أَنه لَا يَدعِي أَن جَمِيع أَحَادِيثهم من

(1) التاريخ الكبير للبخاري (228/6)، وتاريخ ابن يونس المصري (338/1).
(2) تاريخ الإسلام (394/5).
(3) الضعفاء لأبي زرعة الرازي (417/2) (550/2).
(4) هدي الساري ص 422.

شَرطه فَإِنَّهُ لَا يخرج لَهُم إِلَّا مَا تبين لَهُ صِحَّته وَالدَّلِيل على ذَلِك أَنه مَا أخرج لعُثْمَان هَذَا فِي صَحِيحه سوى ثَلَاثَة أَحَادِيث أَحدهَا مُتَابعَة فِي تَفْسِير سُورَة الْبَقَرَة"(1).

الوجه الرابع: أن عثمان ثقة في روايته عن ابن وهب وبكر بن مضر كما سبق عن ابن معين.

المسألة الرابعة: مروياته في صحيح البخاري: له ثلاثة أحاديث كلها تُوبع عليها وهي:

الحديث الأول: قال حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ مُضَرَ، قَالَ: حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ، عَنْ عِرَاكِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ،: «أَنَّ القَمَرَ انْشَقَّ عَلَى زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ (ﷺ)»(2) **قلت:** تابع عثمان: خَلَفُ بْنُ خَالِدٍ القُرَشِيُّ عن بكر بن مضر عند البخاري(3).

الحديث الثاني: قال حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ، أَنَّ نَافِعًا، أَخْبَرَهُ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ، قَالَ: «كَانَ سَالِمٌ مَوْلَى أَبِي حُذَيْفَةَ يَؤُمُّ المُهَاجِرِينَ الأَوَّلِينَ، وَأَصْحَابَ النَّبِيِّ (ﷺ) فِي مَسْجِدِ قُبَاءٍ(4).

قلت: تابعه يونس (5) وبحر بن نصر(6)، كلاهما عن ابن وهب.

---

(1) هدي الساري ص 422.

(2) كتاب مناقب الأنصار باب انشقاق القمر 533/5ح 3870.

(3) كتاب المناقب باب 456/5ح 3638.

(4) كتاب الأحكام باب استقصاء الموالي 432/11 ح 7175.

(5) عند الطحاوي في كتاب شرح مشكل الآثار 346/13.

(6) البيهقي في السنن الكبرى 522/3 ح5124.

الحديث الثالث: قال: "حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَهَّابِ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قال: "قَاتَلْنَا حَتَّى لَمْ تَكُنْ فِتْنَةٌ، وَكَانَ الدِّينُ لِلَّهِ، وَأَنْتُمْ تُرِيدُونَ أَنْ تُقَاتِلُوا حَتَّى تَكُونَ فِتْنَةٌ، وَيَكُونَ الدِّينُ لِغَيْرِ اللَّهِ»، وَزَادَ **عُثْمَانُ بْنُ صَالِحٍ**، عَنْ ابْنِ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي فُلاَنٌ، وَحَيْوَةُ بْنُ شُرَيْحٍ، عَنْ بَكْرِ بْنِ عَمْرٍو المَعَافِرِيِّ، أَنَّ بُكَيْرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَهُ عَنْ نَافِعٍ"([1]).

و**خلاصة القول:** أن عثمان: صدوق، وهو ثقة في روايته عن ابن وهب وبكر بن مضرو أحاديثه عند البخاري كلها تُوبع عليها.

---

(1) كتاب تفسير القرآن بَابُ قَوْلِهِ: {وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لاَ تَكُونَ فِتْنَةٌ }[البقرة: 193] 432/10ح4514.

المطلب العاشر

فضيل بن سُلَيْمان النميري أبُو سُلَيْمان البَصْرِيّ ت 186هـ ([1])، وفيه مسائل:

المسألة الأولى: كلام أبي زرعة في الراوي: قال أبو زرعة: "لين الحديث روى عنه علي بن المديني وكان من المتشددين"([2]).

المسألة الثانية: أقوال أئمة الشأن في الراوي: ذكره ابن حبان في الثقات([3])، وصحح ابن خزيمة([4])، وابن حبان([5])، والحاكم حديثه([6])، وحسنه البزار "([7])، وقال: الذهبي صدوق"([8])، وقال ابن حجر: "صَدُوقٌ فِي حِفْظِهِ شَيْءٌ"([9]). وقال: "صدوق كثير الخطأ"([10])، وحسن الحافظ حديثه([11])، وصحح البوصيري حديثه([12]).

---

(1) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (274/23)، وتهذيب التهذيب (292/8).

(2) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (73/7).

(3) الثقات لابن حبان (316/7)، ومشاهير علماء الأمصار (ص: 251).

(4) صحيح ابن خزيمة ح2735و 2735 وهذا تعديل ضمني.

(5) صحيح ابن حبان ح1200 و1334و2760و3247 و3482 و غيرها.

(6) مستدرك الحاكم ح7040 وقال: "حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ" وقال الذهبي صحيح".

(7) مسند البزار ح 2302و 4690.

(8) ميزان الاعتدال (361/3).

(9) فتح الباري 432/11 شرح حديث رقم 6414.

(10) تقريب التهذيب ص 497.

(11) التلخيص الحبير (216/3).

(12) مصباح الزجاجة 321/1 ح649، ورقم 2675 في سنن ابن ماجة وقال: "هَذَا إِسْنَاد رِجَاله ثِقَات".

قال ابن معين: "ليس بثقة"([1])، "وليس بشيء"([2])، وقال أبو حاتم: "ليس بالقوى يكتب حديثه"([3]).

وذكره البخاري وسكت عنه([4])، وقال أبو داود: "كَانَ عَبْد الرَّحْمَنِ بْن مهدي لا يحدث عَن فُضَيل بْن سليمان"([5])، وقال النسائي: "لَيْسَ بِالْقَوِيّ"([6])، وقال صالح بن محمد جزرة: "منكر الحديث"([7]).

وقال العراقي: "فُضَيْلِ بْنَ سُلَيْمَانَ النُّمَيْرِيَّ وَهُوَ وَإِنْ أَخْرَجَ لَهُ الْبُخَارِيُّ وَوَثَّقَهُ ابْنُ حِبَّانَ فَقَدْ ضَعَّفَهُ الْجُمْهُورُ"([8]).

المسألة الثالثة: النظر في أقوال الأئمة و تحريرها: ويظهر ذلك من خلال عدة وجوه:

الوجه الأول: أن تضعيف أبي زرعة ليس تضعيفاً مطلقاً، بل فيه إشارة إلى أنه يعتبر بالفضيل، حيث قال "لين الحديث روى عنه علي بن المديني وكان من المتشددين" وهو ما دل عليه كلام أبي حاتم أيضاً.

الوجه الثاني: أن تصحيح أو تحسين كثير من الأئمة لبعض حديثه- كما سبق - دليل على تعديلهم الضمني له، وأنه صدوق متى لم يخالف في روايته، فإن خالف صار حديثه منكراً.

---

(1) تاريخ ابن معين للدوري (296/4)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (73/7)، و الكامل في ضعفاء الرجال (129/7).

(2) سؤالات ابن الجنيد (ص: 469).

(3) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (73/7).

(4) التاريخ الكبير للبخاري (123/7).

(5) سؤالاتالآجري لأبي داود (ص: 251).

(6) الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: 88).

(7) تهذيب التهذيب (292/8).

(8) طرح التثريب 327/2 بَابُ السِّوَاكِ وَخِصَالِ الْفِطْرَةِ.

الوجه الثالث: أنه ثبتت عدالته عند البخاري فأكثر من التخريج له متابعة من داخل الصحيح أو من خارجه.

المسألة الرابعة: مروياته في صحيح البخاري: له اثنا عشر حديثاً وهي على صورتين:

الصورة الأولى: أن تأتي المتابعة من داخل الصحيح، وعدد أحاديها ثمانية أحاديث وهي:

الحديث الأول: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، حَدَّثَنَا **فُضَيْلُ بْنُ سُلَيْمَانَ**، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ أَنِ النَّبِيِّ (ﷺ): أَنَّهُ "رُئِيَ وَهُوَ فِي مُعَرَّسٍ بِذِي الحُلَيْفَةِ بِبَطْنِ الوَادِي، قِيلَ لَهُ: إِنَّكَ بِبَطْحَاءَ مُبَارَكَةٍ"([1])، **قلت:** تابعه **إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ** عن موسى عند البخاري([2]).

الحديث الثاني: قال حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ المِقْدَامِ، حَدَّثَنَا **فُضَيْلُ بْنُ سُلَيْمَانَ**، حَدَّثَنَا مُوسَى، أَخْبَرَنَا نَافِعٌ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ)، وَقَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: **أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ**، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ، أَجْلَى اليَهُودَ، وَالنَّصَارَى مِنْ أَرْضِ الحِجَازِ([3]).

الحديث الثالث: قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، حَدَّثَنَا **فُضَيْلُ بْنُ سُلَيْمَانَ**، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ خَرَجَ مَعَ النَّبِيِّ (ﷺ)، فَتَخَلَّفَ

(1) أخرجه البخاري كتاب الحج باب العقيق 452/4ح، ومسلم في الحج باب التعريس بذي الحليفة والصلاة بها24/3ح 1346.

(2) أخرجه البخاري كتاب المزارعة باب من أحيا أرضاً ميتة 443/5 ح 2336.

(3) أخرجه البخاري كتاب المزارعة بَابُ إِذَا قَالَ رَبُّ الأَرْضِ: أُقِرُّكَ مَا أَقَرَّكَ اللَّهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَجَلًا مَعْلُومًا، فَهُمَا عَلَى تَرَاضِيهِمَا 233/7 ح 2338، ومسلم كتاب المساقاة باب المساقاة والمعاملة بجزء من الثمر والزرع 344/4ح 1551.

أَبُـو قَتَـادَةَ مَـعَ بَعْـضِ أَصْـحَابِهِ، وَهُـمْ مُحْرِمُـونَ وَهُـوَ غَيْـرُ مُحْـرِمٍ، فَـرَأَوْا حِمَـارًا وَحْشِيًّا"([1])، **قلت:** تابعه **مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ،** عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عند البخاري([2]).

الحديث الرابع: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ المُقَدَّمِيُّ، حَدَّثَنَا **فُضَيْلُ بْنُ سُلَيْمَانَ،** عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ عَنِ النَّبِيِّ (ﷺ)، قَالَ: «لَيَدْخُلَنَّ مِنْ أُمَّتِي سَبْعُونَ أَلْفًا، أَوْ سَبْعُ مِائَةِ أَلْفٍ، لاَ يَدْخُلُ أَوَّلُهُمْ حَتَّى يَدْخُلَ آخِرُهُمْ، وُجُوهُهُمْ عَلَى صُورَةِ القَمَرِ لَيْلَةَ البَدْرِ»([3]) **قلت** تابعه **عَبْدُ العَزِيزِ،** عَنْ أَبِي حَازِمٍ عند البخاري([4]).

الحديث الخامس: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ المِقْدَامِ، حَدَّثَنَا **فُضَيْلُ بْنُ سُلَيْمَانَ،** حَدَّثَنَا أَبُو حَازِمٍ، حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ، كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ (ﷺ) جُلُوسًا، فَجَاءَتْهُ امْرَأَةٌ تَعْرِضُ نَفْسَهَا عَلَيْهِ"([5])، **قلت** تابعه**حَمَّادٌ،** عَنْ أَبِي حَازِمٍ عند البخاري([6]).

الحديث السادس: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ المُقَدَّمِيُّ، حَدَّثَنَا **فُضَيْلُ بْنُ سُلَيْمَانَ،** حَدَّثَنَا مُوسَى، حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ (رضي الله عنهما): فِي رُؤْيَا النَّبِيِّ (ﷺ) فِي المَدِينَةِ: «رَأَيْتُ امْرَأَةً سَوْدَاءَ ثَائِرَةَ الرَّأْسِ، خَرَجَتْ مِنَ المَدِينَةِ حَتَّى نَزَلَتْ بِمَهْيَعَةَ، فَتَأَوَّلْتُهَا أَنَّ وَبَاءَ المَدِينَةِ نُقِلَ إِلَى مَهْيَعَةَ»([7]).

---

(1) أخرجه البخاري كتاب الجهاد والسير باب اسم الفرس و الحمار 433/6 ح 2854.

(2) أخرجه البخاري كتاب الهبة باب مَنِ اسْتَوْهَبَ مِنْ أَصْحَابِهِ شَيْئًا 452/5ح 2570.

(3) أخرجه البخاري كتاب بدء باب ما جاء في صفة الجنة 289/7 ح 3247، ومسلم كتاب الإيمان باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة 211/2ح 219.

(4) أخرجه البخاري كتاب الرقاق باب صفة الجنة و النار 348/12 ح 6554.

(5) أخرجه البخاري النكاح باب إذا كان الولي هو الخاطب 3/11 11 ح5132.

(6) أخرجه البخاري النكاح بَابٌ: خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ القُرْآنَ وَعَلَّمَهُ111/11 ح5029.

(7) أخرجه البخاري التعبير باب المرأة السوداء 566/11 ح 7039.

قلت: تابعه سُلَيْمَانُ، عَنْ مُوسَى عند البخاري([1]).

الحديث السابع: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ المُقَدَّمِيُّ، حَدَّثَنَا **فُضَيْلُ بْنُ سُلَيْمَانَ**، قَالَ: حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، قَالَ: أَخْبَرَنِي كُرَيْبٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ: قَالَ: «انْطَلَقَ النَّبِيُّ (ﷺ) مِنَ المَدِينَةِ بَعْدَ مَا تَرَجَّلَ، وَادَّهَنَ وَلَبِسَ إِزَارَهُوَرِدَاءَهُ هُوَ وَأَصْحَابُهُ، وَلَمْ يَنْهَ عَنْ شَيْءٍ مِنَ الْأُزُرِ وَالْأَرْدِيَةِ تُلْبَسُ إِلَّا الْمُزَعْفَرُ الَّذِي يُرْدَعُ عَلَى الْجِلْدِ، حَتَّى أَصْبَحَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ رَكِبَ رَاحِلَتَهُ، حَتَّى إِذَا اسْتَوَتْ عَلَى الْبَيْدَاءِ أَهَلَّ هُوَ وَأَصْحَابُهُ..... الحديث"([2]).

قلت: له متابعة قاصرة مختصرة عن عَطَاء، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عند البخاري([3])، ومتابعة قاصرة مختصرة عن أَبِي حَسَّانَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عند مسلم([4])، ومتابعة قاصرة مختصرة عن ابن شهاب عن كريب عند الطبراني([5]).

الحديث الثامن: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا **فُضَيْلُ بْنُ سُلَيْمَانَ**، حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ جَابِرٍ، عَمَّنْ، سَمِعَ النَّبِيَّ (ﷺ) قَالَ: «لاَ عُقُوبَةَ فَوْقَ عَشْرِ ضَرَبَاتٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ»([6]).

---

(1) أخرجه البخاري التعبير باب المرأة السوداء 566/11 ح 7040.

(2) أخرجه البخاري كتاب الحج باب ما يلبس المحرم من الثياب 432/4 ح 1545، و هذا الحديث قطعه البخاري بالسند والمتن في موضعين الأول كتاب الحج باب من لم يقرب الكعبة 452/4 ح 1625، ولفظه «قَدِمَ النَّبِيُّ (ﷺ) مَكَّةَ، فَطَافَ وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا، وَالمَرْوَةِ وَلَمْ يَقْرَبِ الكَعْبَةَ بَعْدَ طَوَافِهِ بِهَا، حَتَّى رَجَعَ مِنْ عَرَفَةَ» الموضع الثاني كتاب الحج باب تقصير المتمتع 452/4 ح 1731 ولفظه «لَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ (ﷺ) مَكَّةَ أَمَرَ أَصْحَابَهُ أَنْ يَطُوفُوا بِالْبَيْتِ، وَبِالصَّفَا وَالمَرْوَةِ، ثُمَّ يَحِلُّوا وَيَحْلِقُوا أَوْ يُقَصِّرُوا».

(3) أخرجه البخاري كتاب الحج باب حجة الوداع 452/4 ح 4396.

(4) أخرجه مسلم كتاب الحج بَابُ تَقْلِيدِ الْهَدْيِ وَإِشْعَارِهِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ 432/4 ح 1243.

(5) الطبراني في الكبير من حديث ابن عباس 423/11 ح 12187.

(6) أخرجه البخاري الحدود باب كم التعزير 544/11 ح 6849.

قلت: تابعه **بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عن سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ**، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عند البخاري([1]).

الصورة الثانية: أن تأتي المتابعة من خارج الصحيح، وعددها حديثان وهي:

الحديث الأول: قال: "حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ المُقَدَّمِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا **فُضَيْلُ بْنُ سُلَيْمَانَ**، قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، قَالَ: رَأَيْتُ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَتَحَرَّى أَمَاكِنَ مِنَ الطَّرِيقِ فَيُصَلِّي فِيهَا، وَيُحَدِّثُ أَنَّ أَبَاهُ كَانَ يُصَلِّي فِيهَا «وَأَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ (ﷺ) يُصَلِّي فِي تِلْكَ الأَمْكِنَةِ»([2]).

قلت: تابعه **عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُخْتَارٍ**، عن موسى بن عقبة عند أبي عوانة([3]).

الحديث الثاني" حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ المِقْدَامِ، حَدَّثَنَا **فُضَيْلُ بْنُ سُلَيْمَانَ**، حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: حَدَّثَتْنِي أُمِّي، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ،، أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ (ﷺ) فَقَالَتْ: إِنِّي أَنْكَحْتُ ابْنَتِي، ثُمَّ أَصَابَهَا شَكْوَى، فَتَمَرَّقَ رَأْسُهَا، وَزَوْجُهَا يَسْتَحِثُّنِي بِهَا، أَفَأَصِلُ رَأْسَهَا؟ "فَسَبَّ رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ) الوَاصِلَةَ وَالمُسْتَوْصِلَةَ"([4])، **قلت:** تابعه عِمْرَانُ بْنُ يَزِيدَ الْعَطَّارُ عن منصور عند أحمد([5])

الصورة الثالثة: أن يأتي الحديث عنه موقوفاً، وله حديثان:

---

(1) أخرجه البخاري الحدود باب كم التعزير 544/11 ح 6848.

(2) أخرجه البخاري كتاب الصلاة بَابٌ: المَسَاجِدُ الَّتِي عَلَى طُرُقِ المَدِينَةِ، 348/3ح 483.

(3) مستخرج أبي عوانة 432/2 ح 3700.

(4) أخرجه البخاري اللباس باب الوصل 511/11 ح 5935.

(5) أخرجه أحمد في مسنده من حديث أسماء 522/44 ح 26960.

الحديث الأول: قال حدثنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، حَدَّثَنَا فُضَيْلُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، أَخْبَرَنِي كُرَيْبٌ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: "يَطَّوَّفُ الرَّجُلُ بِالْبَيْتِ مَا كَانَ حَلاَلًا حَتَّى يُهِلَّ بِالحَجِّ"(1).

الحديث الثاني: قال حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ المُقَدَّمِيُّ، حَدَّثَنَا فُضَيْلُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، حَدَّثَنَا حَكِيمُ بْنُ أَبِي حُرَّةَ الأَسْلَمِيُّ، أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ نَذَرَ أَنْ لاَ يَأْتِيَ عَلَيْهِ يَوْمٌ إِلَّا صَامَ، فَوَافَقَ يَوْمَ أَضْحًى أَوْ فِطْرٍ، فَقَالَ: "**{لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ}** [الأحزاب: 21] لَمْ يَكُنْ يَصُومُ يَوْمَ الأَضْحَى وَالفِطْرِ، وَلاَ يَرَى صِيَامَهُمَا"(2).

ولم أجد لهدين الأثرين متابعاً، والبخاري ( ) يأتي بالموقوف تبعاً لا أصلاً، ولذا يتسامح فيه ما لا يتسامح في المسند المرفوع يقول ابن حجر: " فالمقصود من هَذَا التصنيف بِالذَّاتِ هُوَ الْأَحَادِيث الصَّحِيحَة المسندة وَهِي الَّتِي ترْجم لَهَا وَالْمَذْكُور بِالْعرضِ والتبع الْآثَار الْمَوْقُوفَة وَالْأَحَادِيث الْمُعَلقَة... فالْمَقْصُود بِالذَّاتِ هُوَ الأَصْل فَافْهَم هَذَا فَإِنَّهُ مخلص حسن ينْدَفع بِهِ اعْتِرَاض كثير عَمَّا أوردهُ الْمُؤلف من هَذَا الْقَبِيل"(3).

وخلاصة القول: أن فضيل بن سليمان، صدوقٌ إذا لم يخالف أو ينكر عليه، وأحاديثه المرفوعة كلها تُوبع عليها من داخل الصحيح ومن خارجه، وأحاديثه الموقوفة لم أقف لها على متابع، ويُتسامح في الموقوف ما لا يتسامح في المرفوع.

---

(1) أخرجه البخاري كتاب التفسير بَابُ **{ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ}** [البقرة: 199]399/10 ح 4521.

(2) أخرجه البخاري الأيمان و النذور بَابُ مَنْ نَذَرَ أَنْ يَصُومَ أَيَّامًا، فَوَافَقَ النَّحْرَ أَوِ الفِطْرَ 345/11 ح 6705.

(3) هدي الساري ص 19.

المطلب الحادي عشر

كَثِيرُ بْنُ شِنْظِيرٍ(1) المازني(2) ويقال الأزدي أبو قرة البصري(3)، وفيه مسائل:

المسألة الأولى: كلام أبي زرعة في الراوي: قال أبو زرعة: "لين"(4).

المسألة الثانية: أقوال أئمة الشأن في الراوي: قال أحمد: "صالح قد روى عنه الناس واحتملوه... هُوَ مِمَّن يكْتب حَدِيثه ويشتهى"(5)، وقال أبو حاتم: "صالح الحديث"(6)، وقال ابن معين:"ثقة"(7)، وقال مرة: "صالح"(8)، وقال مرة: "ليس بشيء"(9)، وقال ابن سعد: "ثقة"(10)، وقال ابن عدي: "وليس فِي حديثه شيء من

---

(1) شنظير: بِكَسْرِ الْمُعْجَمَةِ وَسُكُونِ النُّونِ بَعْدَهَا ظَاءٌ مُعْجمَة، مَكْسُورَةٌ وَهُوَ عَلَمٌ عَلَى وَالِدِ كَثِيرٍ وَهُوَ فِي اللغة الفاحش البذيء سيء الْخُلُقِ، لسان العرب 341/4، وفتح الباري 78/3، وتاريخ الإسلام (723/3)، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال (122/24).

(2) الْمَازِنِي بِفَتْح الْمِيم وَسُكُون الْأَلف وَكسر الزَّاي وَفِي آخرهَا نون هَذِه النِّسْبَة إِلَى مَازِن بن عَمْرو بن تَمِيم وَهِي قَبيلَة، اللباب 135/3.

(3) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (122/24)، وتهذيب التهذيب (419/8).

(4) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (153/7).

(5) العلل ومعرفة الرجال (378/2)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (153/7)، وتاريخ أسماء الثقات (ص: 194).

(6) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (153/7).

(7) تاريخ ابن معين للدارمي (ص: 196)الكامل في ضعفاء الرجال (208/7).

(8) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (153/7).

(9) تاريخ ابن معين للدوري (212/4)، والضعفاء الكبير للعقيلي (6/4)، والكامل في ضعفاء الرجال (208/7).

(10) الطبقات الكبرى (243/7).

المنكر وأحاديثه أرجو أن تكون مستقيمة"([1])، وقال البزار: "لا بأس به"([2])، وقال الذهبي: "صدوق"([3])، وحسن الترمذي([4]) والحاكم([5]) حديثه وقال ابن حجر: "صدوق يخطئ"([6]).

وذكره البخاري ومسلم وسكتا عنه([7])، وكان عبد الرحمن بن مهدي يحدث عنه([8])، وكان يحيى بن سعيد لا يحدث عنه([9])، وقال النسائي: "ضعيف"([10])، وقال ابن حزم: "ضَعِيفٌ جِدًّا لَا شَيْءَ"([11]).

وقال ابن حبان: "كَانَ كثير الْخَطَأ على قلَّة رِوَايَته مِمَّن يروي عَن الْمَشَاهِير أَشْيَاء مَنَاكِير حَتَّى خرج بِهَا عَن حد الِاحْتِجَاج إِلَّا فِيمَا وَافق الثِّقَات"([12]).

المسألة الثانية: النظر في أقوال الأئمة و تحريرها: و يظهر ذلك من عدة وجوه:

---

(1) الكامل في ضعفاء الرجال (208/7).

(2) مسند البزار (47/9).

(3) من تكلم فيه وهو موثق (ص: 436).

(4) سنن الترمذي (440/4) ح 2857 وقال هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(5) مستدرك للحاكم (338/4) ح 7843 وقال"هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ" وقال الذهبي "صحيح".

(6) تقريب التهذيب ص 411.

(7) التاريخ الكبير للبخاري (215/7)، والكنى والأسماء للإمام مسلم (694/2).

(8) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (124/24).

(9) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (153/7)، والضعفاء الكبير للعقيلي (6/4)، والكامل في ضعفاء الرجال (208/7).

(10) الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: 89)، والكامل في ضعفاء الرجال (208/7).

(11) المحلى 325/1، 303/8.

(12) المجروحين لابن حبان (222/2).

الوجه الأول: أن تضعيف أبي زرعة والنسائي وابن حزم هو جرح مجمل غير مفسر معارض لتعديل أئمة الجرح والتعديل، فلا يقبل إلا ببيان شافٍ و حجة واضحة.

الوجه الثاني: أن قول معين: "لا شيء" فهو معارض بقول آخر له في توثيقه وآخر في تحسينه واعتذر ابن حجر لابن معين فقال: "وقال الحاكم "قول ابن معين فيه ليس بشيء هذا يقوله بن معين إذا ذكر له الشيخ من الرواة يقل حديثه ربما قال فيه ليس بشيء يعني لم يسند من الحديث ما يشتغل به"([1]).

الوجه الثالث: أن روايات كثير مقبولة إلا ما أنكره عليه الأئمة فقط.

المسألة الرابعة: مروياته في صحيح البخاري: له ثلاثة أحاديث كلها متابعة وهي:

الحديث الأول: حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ، حَدَّثَنَا **كَثِيرُ بْنُ شِنْظِيرٍ**، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ) فِي حَاجَةٍ لَهُ، فَانْطَلَقْتُ، ثُمَّ رَجَعْتُ وَقَدْ قَضَيْتُهَا، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ (ﷺ)، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ، فَوَقَعَ فِي قَلْبِي مَا اللَّهُ أَعْلَمُ بِهِ، فَقُلْتُ فِي نَفْسِي: لَعَلَّ رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ) وَجَدَ عَلَيَّ أَنِّي أَبْطَأْتُ عَلَيْهِ، ثُمَّ سَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ، فَوَقَعَ فِي قَلْبِي أَشَدُّ مِنَ المَرَّةِ الأُولَى، ثُمَّ سَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَرَدَّ عَلَيَّ، فَقَالَ: «إِنَّمَا مَنَعَنِي أَنْ أَرُدَّ عَلَيْكَ أَنِّي كُنْتُ أُصَلِّي»([2]).

قلت: تابعه **حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ**، عَنْ كَثِيرٍ، عند مسلم ([3]).

(1) تهذيب التهذيب (419/8).

(2) أبواب العمل في الصلاة باب بَابُ لاَ يَرُدُّ السَّلاَمَ فِي الصَّلاَةِ 411/2 ح1217.

(3) مسلم كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب تحريم الكلام في الصلاة 3/ح540.

الحديث الثاني: قال حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ**كَثِيرٍ هُوَ ابْنُ شِنْظِيرٍ**، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ): "خَمِّرُوا الآنِيَةَ، وَأَجِيفُوا الأَبْوَابَ، وَأَطْفِئُوا المَصَابِيحَ، فَإِنَّ الفُوَيْسِقَةَ رُبَّمَا جَرَّتِ الفَتِيلَةَ فَأَحْرَقَتْ أَهْلَ البَيْتِ»([1]).

الحديث الثالث: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ كَثِيرٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَفَعَهُ، قَالَ: «خَمِّرُوا الآنِيَةَ، وَأَوْكُوا الأَسْقِيَةَ، وَأَجِيفُوا الأَبْوَابَ وَاكْفِتُوا صِبْيَانَكُمْ عِنْدَ العِشَاءِ، فَإِنَّ لِلْجِنِّ انْتِشَارًا وَخَطْفَةً، وَأَطْفِئُوا المَصَابِيحَ عِنْدَ الرُّقَادِ، فَإِنَّ الفُوَيْسِقَةَ رُبَّمَا اجْتَرَّتِ الفَتِيلَةَ فَأَحْرَقَتْ أَهْلَ البَيْتِ»، قَالَ: ابْنُ جُرَيْجٍ وَحَبِيبٌ، عَنْ عَطَاءٍ «فَإِنَّ لِلشَّيَاطِينِ»([2])، **قلت**: تابعه في الحديث الثاني والثالث: **هَمَّامٌ، وابْنُ جُرَيْجٍ**، عَنْ عَطَاءٍ عند البخاري([3]).

وخلاصة القول: أن كثيراً صدوق، ورواياته كلها في صحيح البخاري تُوبع عليها..

---

(1) كتاب الاستئذان بَابٌ: لاَ تُتْرَكُ النَّارُ فِي البَيْتِ عِنْدَ النَّوْمِ 231/11 ح6295.

(2) كتاب بدء الخلق بَابٌ: خَمْسٌ مِنَ الدَّوَابِّ فَوَاسِقُ، يُقْتَلْنَ فِي الحَرَمِ 444/6ح 3316.

(3) كتاب الأشربة باب تَغْطِيَةِ الإِنَاءِ 326/11 ح 5623، 5624.

المطلب الثاني عشر
مُحَمَّد بن عبد الرَّحْمَن أَبُو المنذرالطُفَاوِي[1] الْبَصْرِيّ ت187 هـ[2]، وفيه مسائل:

لمسألة الأولى: كلام أبي زرعة في الراوي: قال أبو زرعة: "هو منكر الحديث"[3]، وقال في موضع آخر "قَالَ: صَدُوقٌ، إلاَّ أَنَّهُ يَهِمُ أَحْيَانًا"[4]، وقال في موضع آخر" "ينكر إلا أن أحمد حدثنا عنه"[5].

المسألة الثانية: أقوال أئمة الشأن في الراوي، قال علي ابن المديني وأبو داود والذهبي: "ثقة"[6]، وقال أبوحاتم "ليس به بأس صدوق صالح إلا أنه يهم أحيانا"[7]، وقال ابن معين: "صالح"[8]، وقال: "ليس به بأس"[9].

---

(1) الطفَاوِي: بِضَم الطَّاء وَفتح الْفَاء وَبعد الْأَلف وَاو، هَذِه النِّسْبَة إِلَى طفاوة اللباب 283/2.

(2) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (652/25) تاريخ بغداد (533/3).

(3) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (324/7).

(4) علل الحديث لابن أبي حاتم (401/1).

(5) الضعفاء لأبي زرعة الرازي (389/2).

(6) تاريخ بغداد (533/3)، وميزان الاعتدال (618/3).

(7) الجرح والتعديل(324/7)، وبه يرد على قول ابن الجوزي في الضعفاء (74/3)، وقَالَ أَبُو حَاتِم الرَّازِيّ ضَعِيف الحَدِيث مُنكر الحَدِيث، وتابعه على ذلك الذهبي في ديوان الضعفاء (ص: 361)، وميزان الاعتدال (618/3).

(8) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (324/7).

(9) تاريخ بغداد (533/3).

وذكره البخاري وسكت عنه([1])، وصحح حديثه في موضع آخر([2])، ومسلم وسكتا عنه([3]).

وذكره ابن حبان في الثقات ([4])، وقال ابن عدي: "وَرِوَايَاتُهُ عَامَّتُهَا عَمَّن رَوَى إِفْرَادَاتٌ وَغَرَائِبُ كُلُّهَا مِمَّا يُحْتَمَلُ وَيُكْتَبُ حَدِيثُهُ وَلَمْ أَرَ لِلْمُتَقَدِّمِينَ فِيهِ كَلامًا وَأَخْرَجْتُهُ أَنَا لأَجْلِ أَحَادِيثَ أَيُّوبَ الَّتِي ذَكَرْتُهَا الَّتِي يَنْفَرِدُ بِهَا وَكُلُّ ذَلِكَ فَمُحْتَمَلٌ لا بَأْسَ بِهِ"([5]).

وقال الذهبي: "وثقوة"([6])، وقال الدارقطني: "قد احْتج بِهِ البُخَارِيّ"([7])، وقال أحمد: "يدلس"([8]).

وقال ابن حجر: "صدوق يهم"([9]).

المسألة الثالثة: النظر في أقوال الأئمة و تحريرها: وذلك من وجوه:

الوجه الأول: أن تضعيف أبي زرعة له بقوله: "منكر الحديث" أو "ينكر" إنما يتعلق بالاحاديث المنكرة الغرائب التي ينفرد بها واستنكرها عليه العلماء بدليل أنه

---

(1) التاريخ الكبير للبخاري 432/2.

(2) قال الترمذي في العلل الكبير 73/1" سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ حَدِيثِالطُّفَاوِيِّ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ،... فَقَالَ: صَحِيحٌ ".

(3) الكنى والأسماء للإمام مسلم (773/2)

(4) وقال الثقات (442/7)" وَكَانَ يغلو فِي التَّشَيُّع"و قال في مشاهير علماء الأمصار (ص: 256) من جلة أهل البصرة ممن كان يغرب.

(5) الكامل في ضعفاء الرجال (406/7).

(6) من تكلم فيه وهو موثق (ص: 164)، والمغني في الضعفاء (604/2).

(7) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص: 269).

(8) جامع التحصيل (ص: 109)، وطبقات المدلسين (ص: 43).

(9) تقريب التهذيب ص 549.

حكم عليه بأنه " صدوق يهم أحياناً" و هو قول أبي حاتم. **الوجه الثاني:** أن الطفاوي لم يتكلم فيه المتقدمون بضعف، كما قال ابن عدي، بل تكلم فيه معاصره ابن المديني بالتوثيق، فهو معدلٌ بين العلماء.

الوجه الثالث: أن سبب قول من وصفه بالوهم وجود أحاديث استنكرت عليه، وبالتالي فما أنكر عليه من أحاديث هو محل الضعف وعدم الأخذ به.

المسألة الرابعة: مروياته في صحيح البخاري، له ثلاثة أحاديث متابعة، و هي:

الحديث الأول: قال: حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ المِقْدَامِ العِجْلِيُّ، حَدَّثَنَا **مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الطُّفَاوِيُّ**، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ قَوْمًا قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ قَوْمًا يَأْتُونَنَا بِاللَّحْمِ لاَ نَدْرِي أَذَكَرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ أَمْ لاَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ): «سَمُّوا اللَّهَ عَلَيْهِ وَكُلُوهُ»([1]).

قلت: تابعه **أُسَامَةُ بْنُ حَفْصٍ المَدَنِيُّ**، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عند البخاري([2]).

الحديث الثاني: قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا **مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَبُو المُنْذِرِ الطُّفَاوِيُّ**، عَنْ سُلَيْمَانَ الأَعْمَشِ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُجَاهِدٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ) بِمَنْكِبِي، فَقَالَ: «كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ أَوْ عَابِرُ سَبِيلٍ»([3])، **قلت:** تابعه **مَالِكُ بْنُ سُعَيْرٍ**، عَنِ الْأَعْمَشِ، عند القضاعي([4])

---

(1) كتاب البيوع باب مَنْ لَمْ يَرَ الوَسَاوِسَ وَنَحْوَهَا مِنَ الشُّبُهَاتِ 348/5 ح 2057.

(2) كتاب الذبائح والصيد بَابُ ذَبِيحَةِ الأَعْرَابِ وَنَحْوِهِمْ432/11 ح 5507.

(3) كتاب الرقاق بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ (ﷺ): «كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ أَوْ عَابِرُ سَبِيلٍ»433/12ح 6416.

(4) أخرجه القضاعي في مسنده 321/1 ح 644.

الحديث الثالث: قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ المِقْدَامِ العِجْلِيُّ، حَدَّثَنَا **مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الطُّفَاوِيُّ**، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ (ﷺ): «أُعْطِيتُ مَفَاتِيحَ الكَلِمِ، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ، وَبَيْنَمَا أَنَا نَائِمٌ البَارِحَةَ إِذْ أُتِيتُ بِمَفَاتِيحِ خَزَائِنِ الأَرْضِ حَتَّى وُضِعَتْ فِي يَدِي»([1]).

وهذا الحديث لم أقف على متابعة له تامه عن أيوب، بل قال البزار "وَهَذَا الحديثُ لاَ نَعْلَمُ رَوَاهُ عَنْ مُحَمَّد، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، إلا الطفاوي"([2])، لكن للحديث **متابعة قاصرة عن ابن المسيب** عن أبي هريرة عند البخاري([3])، ثم إن هذا الحديث من رواية علي بن المديني عنه([4])، ثم الحديث لم يستنكره أحد([5]).

وخلاصة القول: أن الراوي صدوق فيما لم يستنكر عليه ورواياته في البخاري تُوبع عليها ولم تستنكر.

---

(1) كتاب التعبير بَابُ رُؤْيَا اللَّيْلِ 466/12 ح6998.

(2) مسند البزار (206/17).

(3) كتاب الجهاد والسير بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ (ﷺ): «نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ» 511/6ح2977.

(4) قال النسائي: "كأن الله خلقه للحديث، وقال البخاري" ما استصغرت نفسي إلا عند علي بن المديني" تقريب التهذيب ص443.

(5) قال ابن حجر في هدي الساري ص 422 "لَهُ فِي البُخَارِيّ ثَلَاثَة أَحَادِيث لَيْسَ فِيهَا شَيْء مِمَّا استنكره بن عدي".

المطلب الثالث عشر
مُحَمَّد بن عَبد الْعَزِيز بن مُحَمَّد العُمَري، أَبُو عَبد اللَّهِ الرملي المعروف بابن الواسطي(1)، وفيه مسائل:

المسألة الأولى: كلام أبي زرعة في الراوي: قال أبو زرعة: "ليس بالقوى"(2).

المسألة الثانية: أقوال أئمة الشأن في الراوي: قال يعقوب بْن سفيان "وَكَانَ حَافِظًا"(3)، وقال العجلي: "ثقة"(4)، وذكره ابن حبان في الثقات(5)، وقال: "رُبمَا خَالف" وصحح ابن خزيمة(6)، والحاكم(7) حديثه.

وذكره البخاري ومسلم وسكتا عنه(8)، وقال الذهبي" كان يغرب"(9)، وصحح الذهبي حديثه(10).

وقال ابن حجر: "صدوق يهم و كانت له معرفة"(11)، وقال أبو حاتم: "أدركته ولم يقض لي السماع منه وكان عنده غرائب، ولم يكن عندهم بالمحمود، هو إلى

(1) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (11/26) تهذيب التهذيب (314/9).
(2) الضعفاء لأبي زرعة الرازي (826/3)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (8/8).
(3) المعرفة و التاريخ 433/2.
(4) الثقات للعجلي (246/2).
(5) الثقات لابن حبان (81/9).
(6) صحيح ابن خزيمة (276/3) ح 2063.
(7) مستدرك للحاكم (122/4)ح 7093 و قال: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ" وقال الذهبي "صحيح".
(8) التاريخ الكبير (167/1) الكنى والأسماء للإمام مسلم (502/1).
(9) تاريخ الإسلام (445/5).
(10) قال في تعليقه على حديث للرملي في مستدرك للحاكم (122/4)ح 7093 "صحيح".
(11) تقريب التهذيب ص 550.

الضعف ما هو"(1)، وقال البزار: "لَمْ يَكُنْ بِالْحَافِظِ(2).

المسألة الثالثة: النظر في أقوال الأئمة و تحريرها: ويظهر ذلك من خلال عدة وجوه:

الوجه الأول: أن تضعيف أبي زرعة مبناه على ما جاء عنه من الغرائب التي ينفرد بها وتستنكر عليه، أما هو في نفسه فعدل، وثقه تلميذه الذي روى عنه وهو يعقوب بن سفيان، والبخاري الذي انتقى من سماعه منه فهما أدرى به من غيرهما.

الوجه الثاني: أن أبا حاتم أدركه لكن لم يتيسر له السماع منه حتى يحكم عليه بنفسه بل سمع عنه أنه ليس بمحمود، وهذا لا يتساوى مع من أدركه وروى عنه كالبخاري ويعقوب.

الوجه الثالث: أن تضعيف البزار له يمكن حمله على أنه يخالف في بعض أحاديثه لما رواه الثقات وبالتالي فلا يعد حافظاً، فما استنكر عليه من الروايات هو محل عدم القبول.

المسألة الرابعة: مروياته في صحيح البخاري: له حديثان متابعة هما:

الحديث الأول: **حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ العَزِيزِ**، حَدَّثَنَا أَبُو عُمَرَ حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ، أَنَّ أُنَاسًا فِي زَمَنِ النَّبِيِّ (ﷺ) قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ نَرَى رَبَّنَا يَوْمَ القِيَامَةِ؟ قَالَ النَّبِيُّ (ﷺ): «نَعَمْ، هَلْ تُضَارُّونَ فِي رُؤْيَةِ الشَّمْسِ بِالظَّهِيرَةِ ضَوْءٌ لَيْسَ فِيهَا سَحَابٌ»(3).

(1) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (8/8).

(2) مسند البزار (430/11).

(3) كتاب تفسير القرآن بَابُ قَوْلِهِ: **{إِنَّ اللَّهَ لاَ يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ}** [النساء: 40]: 433/10ح 4581.

قلت: تابعه **سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ**، قَالَ: حَدَّثَنِي حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ، عند مسلم([1]).

الحديث الثاني: حَدَّثَنَا **مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ العَزِيزِ**، حَدَّثَنَا أَبُو عُمَرَ الصَّنْعَانِيُّ، مِنَ اليَمَنِ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ (ﷺ) قَالَ: «لَتَتْبَعُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، شِبْرًا شِبْرًا وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ، حَتَّى لَوْ دَخَلُوا جُحْرَ ضَبٍّ تَبِعْتُمُوهُمْ»، قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اليَهُودُ وَالنَّصَارَى؟ قَالَ: «فَمَنْ»([2]).

قلت: تابعه **سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ**، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ، عند مسلم([3]).

وخلاصة القول: أن محمد بن عبد العزيز شيخاً للبخاري صدوق في أصله انتقى له ما صح عنده و توبع عليه

---

(1) كتاب الإيمان باب معرفة طريق الرؤية 112/2 ح 302.

(2) كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ (ﷺ): «لَتَتْبَعُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ» 441/13ح7320.

(3) كتاب العلم بَابُ اتِّبَاعِ سُنَنِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى 433/7 ح 2669.

المطلب الرابع عشر

معاوية بن إسحاق بن طلحة بن عبيد الله القرشي التيمي أبو الأزهر الكوفي([1])، وفيه مسائل:

المسألة الأولى: كلام أبي زرعة في الراوي: قال أبو زرعة: "شيخ واهي"([2]).

المسألة الثانية: أقوال أئمة الشأن في الراوي: قال أحمد وابن معين وابن سعد والنسائي والعجلي والدارقطني: "ثقة"، وذكره ابن حبان في الثقات([3])، وقال أبوحاتم ويعقوب بن سفيان: "لا بأس به"([4]).

وقال الذهبي: "وثق"([5])، وقال ابن حجر: "صدوق ربما وهم"([6]).

المسألة الثالثة: النظر في أقوال الأئمة و تحريرها: ويظهر من وجهين:

الوجه الأول: أن تضعيف أبي زرعة غير مقبول لأنه غير مفسر ولأنه انفرد بتجريحه في مقابل تعديل الأئمة له.

الوجه الثاني: أن جمهور الأئمة على توثيقه وبالتالي فحديثه صحيح، إلا ما استنكر عليه.

---

(1) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (160/28)، وتهذيب التهذيب (202/10).

(2) الضعفاء لأبي زرعة الرازي (829/3)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (381/8).

(3) العلل ومعرفة الرجال (481/2)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (381/8)، وتاريخ ابن معين للدارمي (ص: 170)، والطبقات الكبرى (329/6)، والثقات للعجلي (ص: 432)، والثقات لابن حبان (467/7)، وسؤالات الحاكم للدارقطني 277/1،.تهذيب الكمال (160/28)، وتاريخ الإسلام (535/3).

(4) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (381/8)، والمعرفة والتاريخ (95/3).

(5) تاريخ الإسلام (535/3).

(6) تقريب التهذيب ص 599.

المسألة الرابعة: مروياته في صحيح البخاري: له حديث واحد متابعة، وهو: قال حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ **مُعَاوِيَةَ بْنِ إِسْحَاقَ**، عَنْ عَائِشَةَ بِنْتِ طَلْحَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ المُؤْمِنِينَ، قَالَتْ: اسْتَأْذَنْتُ النَّبِيَّ (ﷺ) فِي الجِهَادِ، فَقَالَ: «جِهَادُكُنَّ الحَجُّ»([1]).

قلت: قد تابعه **حَبِيبُ بْنُ أَبِي عَمْرَةَ**، عَنْ عَائِشَةَ بِنْتِ طَلْحَةَ، عند البخاري([2]).

وخلاصة القول: أن معاوية ثقة انتقى له البخاري حديثاً واحداً توبع عليه.

---

(1) كتاب الجهاد والسير باب جِهَادِ النِّسَاءِ 432/7 ح2875.

(2) كتاب الجهاد والسير باب فضل الجهاد 437/7 ح2784.

المطلب الخامس عشر

يونس بن يزيد بن أبي النجاد أبُو يزيد القرشي، ت 159هـ([1])، وفيه مسائل:

المسألة الأولى: كلام أبي زرعة في الراوي: قال أبو زرعة: "لا بأس به"([2])، وقال البرذعي قلت لأبي زرعة: يونس بن يزيد الأيلي عن غير الزهري؟ قال لي"ليس بالحافظ كان صاحب كتاب فإذا أخذ من حفظه لم يكن عنده شيء"([3]).

المسألة الثانية: أقوال الأئمة في الراوي: قال ابن مهدي وابن المبارك: "كتابه صحيح"، وأثنى عليه الأوزاعي خيراً([4])، وقال ابن المبارك: "ما رأيت أحدا أروى للزهري من معمر إلا أن يونس آخذ للسند لأنه كان يكتب... رأيت يونس الأيلى وكان سيئ الحفظ وذاكرته بأحاديث الزهري المعروفة وجهدت أن يقيم لي حديثاً فما أقامه"([5])، وقال ابن معين"يونس ثقة... أثبت الناس في الزهري عالم بحديث الزهري"([6])، وقال أحمد بن صالح: "نحن لا نقدم في الزهري على يونس أحداً"([7]).

قال أحمد: "تتبعت أحاديث يونس عن الزهري فوجدت الحديث الواحد ربما سمعه من الزهري مراراً، وكان الزهري إذا قدم أيلة نزل على يونس وإذا سار إلى

---

(1) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (552/32).

(2) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (249/9).

(3) الضعفاء لأبي زرعة الرازي (684/2)، وتاريخ دمشق لابن عساكر (307/74).

(4) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (249/9).

(5) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (249/9).

(6) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (249/9).

(7) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (249/9)، وتاريخ دمشق لابن عساكر (303/74).

المدينة زامله يونس"([1]) وقد ثقه العجلي والنسائي وذكره ابن حبان في الثقات([2])، وقال ابن سعد: "كَانَ حُلْوَ الْحَدِيثِ كَثِيرَهُ، وَلَيْسَ بِحُجَّةٍ، وَرُبَّمَا جَاءَ بِالشَّيْءِ الْمُنْكَرِ([3]).

ورد الذهبي على ابن سعد فقال: "ثقة حجة، شذ ابن سعد في قوله: ليس بحجة([4])، وَقَدِ احْتَجَّ بِهِ أَربَابُ الصِّحَاحِ أَصلاً وَتَبَعاً، قَالَ ابْنُ سَعْدٍ: رُبَّمَا جَاءَ بِالشَّيءِ المُنْكَرِ، قُلْتُ: لَيْسَ ذَاكَ عِنْدَ أَكْثَرِ الحُفَّاظِ مُنْكَراً، بَلْ غَرِيْبٌ([5]).

وقال ابن المديني: "أثبت الناس في الزهري: يونس من كتابه"([6])، وقال يعقوب بن شيبة: "يونس بن يزيد عالم بحديث الزهري، وصالح الحديث"([7]).

قال ابن حجر: "ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهماً قليلاً وفي غير الزهري خطأ"([8]).

المسألة الثالثة: النظر في أقوال الأئمة و تحريرها: و يظهر من عدة وجوه:

الوجه الأول: أن يونس عدلٌ عند أبي زرعة و إنما ضعفه بالتدليس في روايته عن غير الزهري.

---

(1) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (249/9).

(2) الثقات للعجلي (ص: 488)، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال (557/32)، والثقات لابن حبان (648/7).

(3) الطبقات الكبرى (520/7).

(4) ميزان الاعتدال (484/4).

(5) سير أعلام النبلاء (300/6).

(6) تاريخ دمشق لابن عساكر (306/74).

(7) تاريخ دمشق لابن عساكر (306/74).

(8) تقريب التهذيب ص 687.

الوجه الثاني: أن الأئمة على أن يونس من أثبت الناس في الزهري، و قد أكد ذلك الحافظ ابن حجر عدة مرات منها قوله: "قلت وَثَّقَهُ الْجُمْهُور مُطلقًا وَإِنَّمَا ضعفوا بعض رِوَايَته حَيْثُ يُخَالف أقرانه أَو يحدث من حفظه فَإِذا حدث من كِتَابه فَهُوَ حجَّة... قَالَ ابن الْمَدِينِيّ أثبت النَّاس فِي الزُّهْرِيّ.. وَيُونُس من كِتَابه وَقد وَثَّقَهُ أَحْمد مُطلقًا وبن معِين وَالْعجلِي وَالنَّسَائِيّ وَيَعْقُوب بن شيبَة وَالْجُمْهُور وَاحْتج بِهِ الْجَمَاعَة"([1]).

ومنها قوله "وَمِمَّنْ جَزَمَ بِتَقْدِيمِ يُونُسَ عَلَى سُفْيَانَ فِي الزُّهْرِيِّ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَأَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ الْمِصْرِيُّ وَذَكَرَ أَنَّ يُونُسَ صَحِبَ الزُّهْرِيَّ أَرْبَعَ عَشْرَةَ سَنَةً وَكَانَ يُزَامِلُهُ فِي السَّفَرِ وَيَنْزِلُ عَلَيْهِ الزُّهْرِيُّ إِذَا قَدِمَ أَيْلَةَ وَكَانَ يَذْكُرُ أَنَّهُ كَانَ يَسْمَعُ الْحَدِيثَ الْوَاحِدَ مِنَالزُّهْرِيِّ مرَارًا"([2]).

الوجه الثالث: أنه صحيح الرواية من كتابه عن الزهري وغيره، وإنما وقع الوهم في روايته من حفظه.

المسألة الرابعة: مروياته في صحيح البخاري: له مئتان و أربعة و خمسون حديثاً وهم على صورتين:

الأولى: روايته عن الزهري وهي صحيحة عند أبي زرعة وغيره وعددها مئتان واثنان وخمسون حديثاً([3]).

---

(1) هدي الساري ص 455.

(2) فتح الباري 103/12.

(3) والأحاديث أرقامها: 4/6/27/17/89/144/161/174/211/275/349/455/457/564/682/736/850/855/866/893/916/924/1046/1092/1098/1104/1155/1205/1212/1325/1354/1359/1373/1404/1426/1446/1472/1473/1483/1492/1514/1528/1540/1544/1588/1596/1607/1622/1626/1655/1686/1751/1752/1753/1810/1828/1289/1857/

الصورة الثانية: روايته عن غير الزهري وعددها حديثان متابعة وهما:

الحديث الأول: قال حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، أَنَّ نَافِعًا، أَخْبَرَهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ) يَعْتَكِفُ العَشْرَ الأَوَاخِرَ مِنْ رَمَضَانَ»[1].

1885/1930/2067/2070/2087/2089/2137/2199/2224/2298/2370/2389/2395/2418/2462/2494/2548/2560/1593/2601/2630/2637/2648/2685/2688/2710/2751/2753/2804/2879/2881/2948/2949/2987/3019/3091/3116/3140/3174/3219/3220/3231/3299/3306/3337/3342/3372/3381/3406/3434/3449/3485/3554/3558/3568/3618/3664/3681/3696/3740/3768/3825/3872/3889/3921/3928/3944/3991/40034010/4025/4071/4203/4229/4283/4300/4303/4304/4412/4428/4439/4463/4537/4624/4661/4676/4679/4690/4694/4790/4710/4750/4758/4771/4775/4786/4891/4953/4989/5064/5076/5110/5127/5145/5227/5270/5288/5359/5391/5452/5453/5462/5530/5530/5571/5578/5603/5612/5626/5689/5715/5748/5753/5772/5781/5790/5793/5820/5860/5868/5915/5949/5964/6128/6151/6164/6180/6181/6238/6249/6260/6266/6361/6420/6445/6494/6519/6542/6580/6585/6586/6598/6603/6611/6641/6647/6662/7779/6690/6727/6731/6790/6800/6814/6820/6853/6865/6910/6936/6993/6996/7000/7006/7046/7048/7137/7160/7167/7198/7213/7264/7286/7312/7314/7329/7359/7382/7389/7425/7479/7500/7533/7545/7561

(1) كتاب الصوم بَابُ الِاعْتِكَافِ فِي العَشْرِ الأَوَاخِرِ، وَالِاعْتِكَافِ فِي المَسَاجِدِ كُلِّهَا 377/4 ح 2025.

قلت: تابعه **موسى بن عقبة** عن نافع، عند مسلم([1]).

الحديث الثاني: قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، قَالَ يُونُسُ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ) أَقْبَلَ يَوْمَ الفَتْحِ مِنْ أَعْلَى مَكَّةَ عَلَى رَاحِلَتِهِ مُرْدِفًا أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ"([2]).

قلت: تابعه **أَيُّوبَ،** عَنْ نَافِعٍ، عند البخاري([3]).

و**خلاصة القول:** أن يونس أثبت الناس في الزهري، وأخرج له البخاري حديثين عن غير الزهري وقد تُوبع عليهما.

---

(1) كتاب الصيام باب الاعتكاف في العشر الأواخر 332/5ح 1171.

(2) كتاب الجهاد باب الرِّدْفِ عَلَى الحِمَارِ 655/7ح 2988، وأخرجه أيضاً كتاب المغازي كتاب بَابُ دُخُولِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ أَعْلَى مَكَّةَ

722/7ح 4289 بنفس السند من طريق الليث عن يونس عن نافع.

(3) كتاب الصلاة بَابُ الأَبْوَابِ وَالغَلَقِ لِلْكَعْبَةِ وَالمَسَاجِدِ 327/2ح 468.

الخاتمة

من خلال ما سبق بيانه في هذا البحث يمكن تلخيص نتائجه فيما يأتي:

أولاً: قلة رواة صحيح البخاري الذين تكلم فيهم أبو زرعة حيث بلغوا خمس عشر راوياً.

ثانياً: أن أغلب الرواة الذين تكلم فيهم أبو زرعة ليسوا من مشايخ البخاري مما يجعل البخاري يعتني بالقرائن الدالة على تقويتهم في روايتهم عنده.

ثالثاً: لا يوجد راوٍ فيهم قد أجمع العلماء على ضعفه، ولا هو شديد الضعف، بل لا يوجد أحد فيهم إلا وقد عدله بعض العلماء على اختلاف في درجة التعديل.

رابعاً: كل الرواة ترجح فيهم التعديل بالقرائن والشواهد الدالة على ذلك.

خامساً: استوعب البحث كل أحاديث هؤلاء الرواة عند البخاري، وكل الأحاديث التي تم تفصيل القول فيها لها متابعات إما من داخل الصحيح و إما من خارجه.

سادساً: تبين من خلال بيان أحاديث هؤلاء الرواة انتقاء البخاري لها، فأحياناً يقرن الراوي بغيره وأحياناً يتابعه بغيره، وأحياناً يعلق حديثه حتى لا يكون على شرطه.

سابعا: أغلب هؤلاء الرواة الذين طعن فيهم أبو زرعة لم يخرج لهم البخاري إلا أحاديث قليلة ما بين الحديث الواحد أو أكثر من ذلك قليلاً.

ثامناً: بعض الرواة كانوا عدولاً عند أبي زرعة لكن طعن عليهم من جهة معينة كالتدليس في شيوخ معينين، وتم بيان ذلك وكيفية تخريج البخاري بما يثبت عدم تدليسه.

تاسعاً: الطعن الذين وجه من أبي زرعة لهؤلاء الرواة لا يطعن في روايتهم في صحيح البخاري حيث انتقاها من مروياتهم بما وافقهم عليها الثقات، ويكثر من مروياتهم.

عاشراً: أن البخاري يقبل بالإجازة المقترنة بالإذن بالرواية دون غيرها، ويقبل من جعل أداة تحمله فيها" أخبرنا" ولا يقبل من جعلها "حدثنا" فهو يرى اتصال الرواية بالإجازة – كما هو مذهب جماهير العلماء – مع التفريق بين السماع والإجازة في أداة التحمل فيهما، وقد تمت الإشارة إلى هذا في أبي اليمان.

والتوصية:

إقامة مشروع علمي يقوم بدراسة الرواة المتكلم فيهم عند كل مَن التزم الصحة في كتابه من أئمة الحديث مع بيان منهجهم في الرواية لهم.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات،،،

المَصَادِرُ وَالمَرَاجِعُ

1- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (محمد بن حبان البستي) للأمير علي بن بلبان الفارسي.

2- الإرشاد في معرفة علماء الحديث للإمام الخليل بن عبد الله الخليلي - ت 446هـ ط دار الفكر 1414هـ.

3- تاريخ أسماء الثقات ممن نقل عنهم العلم لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان المعروف بابن شاهين ت 326هـ - تحقيق د/ عبد المعطي قلعجي ط دار الكتب العلمية - أولى 1406هـ - 1986م.

4- تاريخ الإسلام للحافظ أحمد بن عثمان الذهبي ط دار الغد العربي.

5- تاريخ بغداد أو مدينة السلام لأحمد بن علي الخطيب البغدادي ت 463هـ ط دار الكتب العلمية.

6- تاريخ الثقات لأحمد بن عبد الله بن صالح العجلي ت 261هـ ط دار الكتب العلمية أولى 1984م.

7- تاريخ دمشق للحفظ علي بن الحسين بن هبة الله بن عساكر ت 571هـ ط دار الفكر.

8- التاريخ الكبير للإمام محمد بن إسماعيل البخاري ت 256هـ ط دار الكتب العلمية - أولى 1986م.

9- تاريخ ابن معين برواية عباس الدوري ط مركز البحث العلمي وإحياء التراث العربي بالسعودية.

10- التبصرة والتذكرة للإمام زكريا الأنصاري ط دار الكتب العلمية بيروت.

11- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي ت 911هـ دار الكتاب العربي.
12- تذكرة الحفاظ لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي ت 748هـ ط دار الكتب العلمية 1954م.
13- تقريب التهذيب لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت 852هـ ط دار الرشيد الثالثة 1411هـ.
14- تلخيص الحبير للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفي 852هـ طبعة مكتبة نزار أولى 1417هـ.
15- تهذيب التهذيب للحافظ أحمد بن حجر بن علي العسقلاني ت 852 هـ ط دار إحياء التراث 1413هـ.
16- تهذيب الكمال في أسماء الرجال للحافظ جمال الدين أبو الحجاج المزي ت 742هـ ط الرسالة 1992م.
17- الثقات لابن حبان محمد بن حبان البستي ت 154هـ ط دار المعارف العثمانية الأولى 1973م.
18- الجرح والتعديل لعبد الرحمن بن محمد بن إدريسالرازي ت 327هـ ط دار المعارف العثمانية بحيدر آباد.
19- سنن بن ماجة محمد بن يزيد القزويني ت 275هـ ط دار المعرفة – أولى 1416هـ- 1996م.
20- سنن أبي داود سليمان بن أشعث السجستاني ت 275هـ ط دار الفكر.
21- الجامع الصحيح لمحمد بن عيسى بن سورة ت 279هـ ط دار الرياض الحديثة.

22- سنن الدارقطني علي بن عمر الدارقطني ت 385هـ ط عالم الكتب الرابعة 1986م.

23- سنن الدارمي عبد الله بن مهرام الدارمي ت 255هـ ط دار الريان – أولى 1407هـ 1987م.

24- السنن الكبرى للنسائي أحمد بن شعيب ت 303هـ ط دار الكتب العلمية – بيروت الأولى 1991م.

25- سنن النسائي أحمد بن شعيب ت 303هـ ط دار المعرفة الأولى 1411هـ - 1991م.

26- سير أعلام النبلاء للإمام محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ت 748هـ ط مؤسسة الرسالة 1417هـ.

27- صحيح ابن خزيمة محمد بن إسحاق ت 311 هـ تحقيق الأعظمي ط المكتب الإسلامي الثانية 1992.

28- صحيح البخاري محمد بن إسماعيل بن إبراهيم ت 256هـ ط دار إحياء الكتب العربية.

29- صحيح مسلم للإمام مسلم بن الحجاج القشيري ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي ط دار الحديث الأولى 1991م.

30- الضعفاء الكبير للعقيلي محمد بن عمرو،، تحقيق عبد المعطي قلعجي ط دار الكتب العلمية 1984م.

31- العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل ت 241هـ ط المكت الإسلامي 1988م.

32- فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني ت 852هـ- ط دار الريان – أولى 1407هـ.

33- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للسخاوي ط دار الكتب العلمية.
34- الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي أحمد بن عبد الله ت 365هـ، ط دار الفكر الثالثة 1988م.
35- الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ط دار الكتب العلمية بيروت.
36- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لمحمد بن حبان البستي ت 354ه نشر دار الوعي1402ه.
37- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد لعلي بن أبي بكر نور الدين الهيثمي ت807ه ط دار الكتب العلمية.
38- المجموع في الضعفاء والمتروكين للبخاري والنسائي والدارقطني، ط دار القلم الأولى 1985م.
39- مختصر علوم الحديث للحافظ ابن كثير ت 774هـ تحقيق أحمد شاكر مكتبة السنة ط 1415ه.
40- المستدرك على الصحيحين للحاكم محمد بن عبد الله ت 405هـ ط دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد الدكن.
41- مسند الشهاب للقاضي أبي عبد الله محمد بن سلامة القضاعي- تحقيق حمدي السلفي ط مؤسسة الرسالة.
42- مسند أبي يعلى الموصلي أحمد بن علي بن المثنى ت 307هـ تحقيق حسين سليم أسد ط دار المأمون.
43- مسند أحمد بن حنبل ت 241ه ط دار صادر – بيروت.
44- مشاهير علماء الأمصار لابن حبان البستي ت354هـ ط دار الكتب العلمية، 1416ه.

45- مصباح الزجاجة في زوائد بن ماجة لأحمد بن أبي بكر البوصيري ت762هـ تحقيق موسى محمد علي.

46- المعجم الكبير للطبراني سليمان بن أحمد الطبراني ت360هـ، نشر مكتبة ابن تيمية.

47- معرفة علوم الحديث للحافظ أبي عبد الله الحاكم ط مكتبة المتنبي بالقاهرة.

48- المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج للإمام النووي ت676هـ ط دار المعرفة 1417هـ.

49- الموقظة للحافظ أحمد بن عثمان الذهبي ت 748هـ ط دار البشائر الإسلامية 405هـ.

50- ميزان الاعتدال في نقد الرجال للحافظ محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ت 748هـ ط دار الفكر.

51- النكت على مقدمة ابن الصلاح لأحمد بن علي بن حجر السقلاني ت 852هـ ط دار الكتب العلمية.

52- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير المبارك بن محمد الجزري ت606هـ ط المكتبة العلمية – بيروت.

53- هدي الساري – مقدمة فتح الباري للحافظ أحمد بن علي العسقلاني ت852هـ ط دار الريان 1407هـ 1986م.

فهرس الموضوعات



